

جامعة أحمد دراية أدرار



كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم دراسة حالة السودان للفترة ما بين 1990-2018

إعداد الطالبتين:

فندوقي خديجة

وافي فاطمة

لجنة المناقشة

| اللقب والاسم | الرتبة | الصفة |
|---------------------------|----------------------|---------|
| أ.د. صديقي أحمد | أستاذ التعليم العالي | رئيساً |
| د. عبد الرحمان عبد القادر | أستاذ محاضر | مشرفاً |
| أ. بكادي مسعود | أستاذ مساعد | مناقشاً |

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدي قطاف وثمره عملي هذا إلى قمري ونجمتي اللذان أضاءا دربي، إلى روح أبي الطاهرة التي رحلت وتركت جرحا دوائه الصبر والدعاء .

إلى أمي حبيبتي غاليتي (نبع الحنان) حفظها الله ورعاها وبارك في عمرها وتركها سندا لنا في هذه الحياة إلى أمي الثانية جدتي العزيزة.

إلى أحب الناس على قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى زوجات إخوتي الفضليات

إلى أزواج أخواتي بارك الله فيهم

إلى أبنائهم راعهم الله

إلى شريك الحياة حفظه الله

إلى التي صبرت معي و إلى كل من نساه قلبي وهو موجود في قلبي

شاركتني عناء هذا العمل *فاطمة*

خديجة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي للذين قال فيهما الله سبحانه وتعالى ﴿ وَقَدْ رَزَقْنَاهُمَا حَمَاقًا رِثْيَانًا مِنْ خَيْرِنَا ﴾ .

إلى أمي حبيبتي نبع الحنان أطال الله عمرها .

إلى أبي العزيز "الحاج مبروك" أطال الله بقائك وألبسك ثوب العافية وإلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم

فضيلة، فتيحة، كريمة، جمعة، لطيفة، نورة، عمر، عثمان، محمد، عبد القادر

إلى زوجي العزيز الذي مد يد العون طوال هذه المدة " عبد الكريم "

إلى أخوالي وخالتي مبروكة وأعمامي وأبنائهم .

إلى من صبرت معي وشاركتني عناء هذا العمل " خديجة "

إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة صديقاتي " مباركة، وهيبة، نجاة، صباح ، أماني، ديدة، رقية،

فاطمة وزينب وجمعة سولامي . "

إلى كل أفراد عائلة " وافي، سولامي، عبد الرحمان "

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة

إلى كل من نساه قلمي وهو موجود في قلبي .

فاطمة

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى: سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

قال رسول الله ﷺ: * من اصطنع إليكم معروفا فجازوه،
فإن عجزتم عن مجازته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد
شظرتهم، فإن الله يحب الشاكرين *

نشكر المولى عز وجل صاحب المنة والفضل، لما أصبغ علينا من

نعمه وما وهبنا من توفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع.

بداية يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان
والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور *عبد
الرحمان عبد القادر* على تكريمه بالإشراف على مذكرتنا، ولما
بدر منه من توجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر
في إنجاز هذا العمل العلمي، ونسأل الله أن يثيبه خير الثواب إنه
سميع مجيب الدعاء.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ *العشي وليد* الذي كان
سندا وعونا لنا والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة
طيلة هذا العمل ندعو له بالتوفيق والسداد.

كما يسعدنا أن لا ننسى بتوجيه الشكر الكثير إلى أساتذة قسم
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل من قدم لنا
المساعدة في إنجاز هذه الثمرة العلمية.

| الصفحة | البيان |
|--|---|
| | الآية القرآنية الكريمة |
| .i | الإهداء |
| .ii | الشكر والتقدير |
| .iii | الفهرس |
| .iv | قائمة الجداول والأشكال |
| .v | قائمة الملاحق |
| .vi | قائمة الرموز والمختصرات |
| أ-ب | المقدمة |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتمويل بالمرابحة والتضخم | |
| 5 | تمهيد |
| 6 | المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل بالمرابحة والتضخم |
| 6 | المطلب الأول: آليات التمويل بالمرابحة |
| 6 | الفرع الأول: تعريف ومشروعية المرابحة وأنواعها |
| 7 | الفرع الثاني: شروط وخطوات التمويل بالمرابحة |
| 9 | المطلب الثاني: ماهية التضخم |
| 9 | الفرع الأول: تعريف التضخم وأسبابه |
| 10 | الفرع الثاني: أنواع التضخم وطرق علاجه |
| 12 | الفرع الثالث: العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم |
| 14 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة |
| 14 | المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية |
| 14 | الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية |
| 17 | الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية |
| 18 | المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية |
| 18 | الفرع الأول: من حيث المنهج |
| 18 | الفرع الثاني: من حيث الأدوات |
| 18 | الفرع الثالث: من حيث المتغيرات |
| 19 | خلاصة |

| | |
|----|--|
| | الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان خلال الفترة 1990-2018 |
| 21 | تمهيد |
| 22 | المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 22 | المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة |
| 22 | الفرع الأول: مجتمع الدراسة |
| 22 | الفرع الثاني: متغيرات الدراسة |
| 24 | الفرع الثالث: تحليل تطور معدل التضخم وهامش المرابحة |
| 26 | المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 26 | الفرع الأول: التعريف بالنموذج |
| 27 | الفرع الثاني: مراحل تطبيق النموذج |
| 29 | المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج |
| 29 | المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة |
| 29 | الفرع الأول: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية |
| 35 | الفرع الثاني: اختبار سببية جرا نجر وتحديد فترة الإبطاء (التأخير) |
| 37 | الفرع الثالث: اختبار جوها نسن لتحديد التكامل المشترك وتقدير النموذج |
| 39 | الفرع الرابع: اختبار صلاحية النموذج وتحليل الصدمات وجدول التباين |
| 42 | المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها |
| 44 | خلاصة |
| 46 | خاتمة |
| 53 | قائمة المصادر والمراجع |
| | الملاحق |
| | الملخص |

فهرس الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 1 | تطور معدل التضخم وهامش المربحة في بنك السودان المركزي خلال الفترة 1990-2018. | 24 |
| 2 | نتائج اختبار سببية جرا نجر. | 35 |
| 3 | نتائج تحديد فترات الإبطاء (التأخير) في نموذج VAR. | 36 |
| 4 | نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن بين متغيرات الدراسة. | 37 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|--|-------|
| 30 | الشكل يوضح سلسلة معدل التضخم قبل الاستقرارية (السلسلة الأصلية ((IF)). | 01-01 |
| 31 | الشكل يوضح سلسلة معدل التضخم بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى ((DIF)). | 02-01 |
| 33 | الشكل يوضح سلسلة هامش المربحة قبل الاستقرارية (السلسلة الأصلية ((MM)). | 01-02 |
| 34 | الشكل يوضح سلسلة هامش المربحة بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى ((DMM)). | 02-02 |
| 40 | الشكل يوضح الدائرة الأحادية لنموذج الدراسة. | 03 |
| 41 | الشكل يمثل الصدمات العشوائية بانحراف معياري واحد لكل من المتغيرين (MM) و(IF). | 04 |

قائمة الملاحق

| | |
|---|-------|
| يوضح المنحنى البياني لتطور السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرين (MM) و(IF). | 01 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند (IF) بتطبيق النموذج ADF المستوى الأول لـ | 01-02 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند المستوى (IF) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF. | 02-02 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند المستوى (IF) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF. | 03-02 |
| يوضح نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF. | 01-03 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) بتطبيق النموذج الثاني لـ ADF. | 02-03 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) في النموذج الثالث لـ ADF. | 03-03 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المراجعة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF. | 01-04 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المراجعة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF. | 02-04 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المراجعة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF. | 03-04 |

قائمة الرموز والاختصارات

| | |
|--|-------|
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند الفروق الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF. | 01-05 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند الفروق الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الثاني لـ ADF. | 02-05 |
| نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند الفروق الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF. | 03-05 |
| نتائج اختبار جوها نسون لتكامل المشترك. | 06 |
| نتائج تقدير النموذج (VECM). | 07 |
| نتائج اختبار صلاحية النموذج. | 08 |
| نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي. | 01-08 |
| نتائج اختبار عدم التجانس. | 02-08 |
| نتائج اختبار معنوية المعالم. | 03-08 |
| نتائج تحليل جدول التباين. | 09 |

| الرمز /اختصار | الدلالة باللغة العربية |
|----------------|------------------------------|
| ADF | ديكي فولر. |
| F | إحصائية فيشر. |
| IF | معدل التضخم. |
| MM | هامش المربحة. |
| Prob | الاحتمال. |
| R ² | معامل التحديد. |
| R | معامل الارتباط. |
| t _c | قيمة اختبار ستودنت المحسوبة. |
| t _t | قيمة اختبار ستودنت الجدولية. |
| VAR | نموذج الانحدار الذاتي. |
| VCEM | نموذج تصحيح الخطأ. |

مقدمة

توطئة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية في مختلف المجالات والقطاعات. لذا تحتل البنوك في أي دولة المكانة السامية والرفيعة لتمويل مختلف تلك المجالات والقطاعات الاقتصادية، ولضمان نجاح هذا التمويل لأبد من توفر الأموال اللازمة والضرورية لدى البنوك التي ظهرت نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، حيث تقوم بوظائف عديدة من أبرزها قبول الودائع، تقديم القروض... إلخ، ونظرا لتعدد هذه الوظائف والخدمات أدى إلى إنشاء العديد من البنوك من بينها البنوك الإسلامية التي هي عبارة عن منشآت مالية تقوم بمجموعة من الأنشطة المالية والاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعامل بالربا أخذا وعطاء، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الدينية.

كما تمثل هذه البنوك مركزا ماليا نظرا لطبيعتها الإسلامية، التي تعتمد على التمويل القصير الأجل الذي يركز في معظمه بصيغة التمويل بالمرابحة التي تعبر عن البيع بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم (هامش المرابحة)، وهذه الصيغة تكون وفق شروط وخطوات لتنفيذها لذا تم اللجوء إليها كبديل عن البنوك التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة، في حين ارتفاع هذا السعر يؤدي إلى حدوث تضخم. ولهذا يعتبر التضخم إحدى المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، التي تتجسد في ارتفاع المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخل... إلخ، ويظهر أيضا بعدة أشكال وصور لذلك يجب وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة.

الإشكالية

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

* ما العلاقة التي تربط بين التمويل بالمرابحة والتضخم - دراسة تطبيقية في البنك السودان

المركزي - للفترة مابين (1990م - 2018م)؟.

الأسئلة الفرعية

ولإحاطة أكثر بالموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل إجراءات التمويل بالمرابحة؟ وما هي شروطها؟.
- هل لتمويل بالمرابحة دور في الحد من التضخم؟.
- كيف يؤثر التضخم على التمويل بالمرابحة؟.



الفرضيات

- توجد علاقة سببية توازنية في اتجاه واحد بين معدل التضخم وهامش الرباحة في المدى الطويل.
- توجد علاقة سببية توازنية متبادلة في اتجاهين بين معدل التضخم وهامش الرباحة في المدى الطويل.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في:

- إثراء المعرفة الذاتية للباحث في المجال النقدي والمالي.
- نمو وزيادة الرصيد المعرفي حول صيغ التمويل خاصة التمويل بالمرابحة الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية.

- إفادة الدارسين بمعلومات وبيانات عن التمويل بالمرابحة والتضخم الخاصة ببنك السودان المركزي.

أهداف البحث

يمكننا تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- بيان نوع العلاقة التي تربط بين التمويل بالمرابحة والتضخم باستخدام نماذج شعاع تصحيح الخطأ.
- التأكد من أن التمويل الممنوح بصيغة المرابحة يحتل المرتبة الأولى من إجمالي التمويلات الأخرى.
- تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في البنك السودان المركزي.

دوافع اختيار الموضوع

- الفضول دفعنا لتناول مثل هذا الموضوع ومحاولة اكتشاف الأسرار التي يتضمنها.
- طبيعة التخصص لها علاقة وطيدة بالموضوع.
- الموضوع يعالج أحد أنواع الصيغ الاستثمارية التي يمكن للبنك أن يمنحها.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بنك السودان المركزي، أما الحدود الزمنية للدراسة فتمتد من 1990-2018.

المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التعرض للمفاهيم العامة للتمويل بالمرابحة والتضخم، وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي باستخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews 9.

صعوبات البحث

هناك عدة صعوبات وعراقيل من بينها:

- صعوبة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- إيجاد صعوبة في تطبيق طريقة (IMRAD) للمنهجية العلمية.

تقسيمات الدراسة

قصد تحليل الموضوع وفهمه بصورة جيدة والإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين، حيث تم التعرض في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية، الذي ينطوي تحته مبحثين حيث جاء المبحث الأول بعنوان مدخل نظري للتمويل بالمرابحة، وقد تضمن هذا المبحث آليات التمويل بالمرابحة، ماهية التضخم والعلاقة بين المتغيرين، أما المبحث الثاني فقد كان عنوانه الدراسات السابقة الذي نتج عنه الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية ثم المقارنة بين السابقة والدراسة الحالية موضوع البحث. أما في الفصل الثاني تم تناول عرض الدراسة الميدانية (تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في بنك السودان)، حيث تفرع إلى مبحثين فعنون الأول بالأدوات والطريقة المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني فكان عرض وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها وفي الأخير خاتمة.

الفصل الأول:

**الأدبيات النظرية حول التمويل
بالمراوحة والتضخم**

تمهيد:

تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من الصيغ التمويلية، القائمة على أساس ضوابط وأحكام شرعية مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية لتنمية وتطوير استثماراتها في المجالات الاقتصادية، ومن أهم هذه الصيغ التمويل بالمرابحة، حيث يعتبر الأكثر شيوعاً بين هذه البنوك مقارنة بالصيغ الأخرى كالسلم، المضاربة والمشاركة... الخ.

تعد ظاهرة التضخم مشكلاً كبيراً بين دول العالم، لذلك أصبحت الكثير من الحكومات تهتم برسم السياسات المالية والنقدية لمحاربة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة، إلا أن دراسة هذه الظاهرة أصبحت تحتل مكاناً رئيسياً في دراسات النقود والبنوك، ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة في كمية النقود وارتفاع مستويات الأسعار.

وفي هذا الفصل سيتم عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل بالمرابحة والتضخم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل بالمرابحة والتضخم

يعتبر بيع المرابحة نوع من أنواع البيوع المشروعة، وأداة من أدوات التمويل على المدى القصير، حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان خاصا بالأفراد، الشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومية.

المطلب الأول: آليات التمويل بالمرابحة

من الجدير بالذكر أن المرابحة من أكثر أساليب التمويل شيوعا بين البنوك الإسلامية، حيث تقدر نسبة هذا التمويل ما بين (70%/80%) من إجمالي التمويلات التي تقدمها هذه البنوك.

الفرع الأول: تعريف ومشروعية المرابحة وأنواعها

أولاً: تعريف المرابحة

لغة: وهي مصدر من الربح هي الزيادة وهي مفاعلة من الربح وهو النماء في التجارة، الربح في التجارة الكسب فيها وربحته على سلعة أي أعطيته ربحا وبيع المرابحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة¹.
اصطلاحاً: هي "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"، أو هي "بيع برأس المال وربح معلوم، وصفته أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما"، وهذا النوع من الاستثمار متبع في أغلب البنوك الإسلامية، حيث يتقدم العميل إلى البنك ليطلب منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة بنسبة يتفق عليها، وقد يدفع الثمن جملة أو على فترات ولا يجوز للبنك الزيادة في الثمن إذ تأخر الدفع، فهذا عين الربا².

وتعرف المرابحة في قانون البنك الإسلامي على أنها قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء، ويمكن هدف هذه العملية بخدمة العملاء وتحقيق الربح بحيث يتسنى للمشتري الحصول على ما يحتاجه من سلع، حتى ولو لم يتوفر الثمن المطلوب لديه وقت العقد³.

والمرابحة هي تقديم طلب للبنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع⁴.

¹ حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص40.

² محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص38.

³ عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفنائس، عمان، 1428هـ-2007م، ص347.

⁴ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1430هـ-2009م، ص11.

ثانيا: مشروعية المرابحة

المرابحة من البيوع الجائزة شرعا من الكتاب يقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾¹. ومن السنة النبوية: ما ورد في الحديث عن ابن عمر قال سئل رسول الله عليه وسلم " أي الكسب أفضل؟. قال: عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور"².

أما بالإجماع: فقال ابن جرير الطبري وأجمعوا إن بيع المرابحة جائز وقال الكاساني، وكذا الناس توارثوا هذه البياعات في سائر الإصصار، وذلك إجماع على جوازها وذكر صاحب الهداية أن البيعان جائزان لاستجماع شرائط الجواز و الحاجة الماسة إلى هذا النوع من البيع، لأن الغبي الذي لا يهتدي في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهتدي وتطيب نفسه بمثل ما اشتراه وبزيادة الربح فوجب القول بجوازهما، ولهذا كان مبناها على الأمانة والاحتراز عن الخيانة وعن شبهتها³.

ثالثا: أنواع المرابحة

تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين هما:

أ - بيع المرابحة العادية (البسيطة): وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونها إياها بربح في العادة⁴.

ب - بيع المرابحة للأمر بالشراء (المركبة): يتم هذا النوع من البيوع على أساس تقدم العميل الراغب في شراء سلعة معينة إلى البنك الإسلامي طلبا منه شرائها محددًا في الطلب كافة التفاصيل المتعلقة بالبيع سعره، نوعه، كميته ومواصفاته، فيقوم البنك بدراسة الطلب وبعد الاتفاق على تفاصيل الشراء و البيع يحرر العميل تعهدا بشراء هذه البضاعة من البنك حسب السعر المتفق عليه⁵.

الفرع الثاني: شروط وخطوات التمويل بالمرابحة

من أجل نجاح عملية هذا التمويل لابد من إتباع مجموعة من الشروط والخطوات.

أولاً: شروط التمويل بالمرابحة

تصنف المرابحة كواحد من أنواع بيوع الأمانة، لذا يستلزم لصحتها بالإضافة إلى الشروط العامة في العقود (كالأهلية، الصيغة والمحل) بعض الشروط الأخرى منها ما يلي⁶:

¹ سورة البقرة الآية 275.

² حديث شريف.

³ قيصر عبد الكريم إلهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي، الطبع الأولى، دار ارسلان، سوريا - دمشق، 2009، ص133.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار السيرة، عمان، 1427هـ-2007م، ص159.

⁵ كزار بهية، معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص66.

⁶ أحمد عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، الطبعة

الأولى، دار جرير، عمان، 2009م، ص96-97.

- العلم بالثمن الأول للمشتري و البائع سواء كونهما بيع بمثل الثمن الأول مضافا إليه الربح، والثمن الأول يجب أن يشتمل على (سعر السلعة + التكاليف المفروضة على تلك السلعة)؛
- أن يكون الربح معلوما؛
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا؛
- أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا فإن كان فاسدا لا يجوز بيع المرابحة؛
- أن يكون المبيع مملوكا للبائع وفي حوزته وله حق الولاية عليه؛
- أن يوضح البائع للمشتري كل ما يتعلق بالسلعة كأن يكون بها عيب أو أنه اشتراها بالأجل أو اشتراها من أحد أقاربه.

ثانيا : خطوات التمويل بالمرابحة

تمر عملية التمويل بالمرابحة من طرف البنوك الإسلامية بالخطوات التالية :

- ✓ تقديم طلب بيع المرابحة للأمر بالشراء للبنك الإسلامي من قبل العميل، يحدد فيه السلعة التي يرغب بشرائها من حيث النوع والصفة والكمية وعادة ما يحتوي الطلب على معلومات أخرى، مثل: الثمن النقدي للبضاعة في السوق واسم الأمر بالشراء ومهنته و الطريقة التي سيدفع بها الثمن و نسبة الربح التي سيدفعها الأمر بالشراء للبنك.
- ✓ دراسة البنك للطلب وإبلاغ العميل بالنتيجة¹.
- ✓ توقيع عقد الصفقة (الوعد بالشراء) في هذه الخطوة يقوم البنك و العميل بتوقيع عقد المرابحة الذي يتضمن قيام البنك بشراء السلعة المطلوبة، وتعهد ووعد العميل بإعادة شراء السلعة من البنك الإسلامي عندما يوفرها البنك له، وإقرار العميل بسلامته وأهليته للتعاقد، وعدم وجود أي موانع لديه تبطل الصفقة².
- ✓ قيام البنك بشراء السلعة وتملكها قد يقوم الأمر بالشراء أحيانا بتوجيه البنك للشراء من تاجر معين عن طريق إحضار فاتورة عرض من التاجر للبنك أو تسهيل اتصال البنك و التاجر ببعضهما، ولا بد في هذه المرحلة من قيام البنك بإتمام عقد البيع مع التاجر بحيث تنتقل ملكية السلعة من البائع إلى البنك³.
- ✓ استلام وتسليم البضاعة يقوم البنك في هذه الخطوة باستلام البضاعة المتفق عليها من البائع (المورد) وذلك حتى يتحقق شرط الملكية للسلعة، وبعدها يطلب من العميل توقيع بيع المرابحة وإجراء عملية التسلم و التسليم حسب المواصفات المتفق عليها، وفي حالة مخالفتها للمواصفات يتحمل البنك كامل المسؤولية⁴.

¹ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2013م، ص251.

² محسن الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الناشر، ص125.

³ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص251.

⁴ حربي محمد عريقات، سعد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010م،

2010م، ص183.

المطلب الثاني: ماهية التضخم

عانت الكثير من المجتمعات من مشكلة التضخم، التي تنعكس في تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية وسوء في توزيع الدخل والثروة وتدهور في القيم الاجتماعية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى تعريف التضخم وأسبابه وأنواعه وطرق علاجه.

الفرع الأول: تعريف التضخم وأسبابه**أولاً : تعريف التضخم**

للتضخم عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: التضخم هو زيادة في كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت، وأيضاً على أنه انخفاض القوة الشرائية للنقود¹.

التعريف الثاني: التضخم هو ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلاً من الضرائب².

التعريف الثالث: التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار³.

ثانياً: أسباب التضخم

توجد جملة من الأسباب والعوامل التفسيرية التي تؤدي إلى إحداث هذه الظاهرة ندرجها كآلاتي :

1/ التضخم نتيجة نقل (جذب بالطلب): تنشأ هذه الظاهرة عندما يكون هناك زيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله في العرض⁴، ويفترض هذا النوع من التضخم استخدام كامل لجميع عناصر الإنتاج⁵.

2/ التضخم الناشئ عن زيادة النفقات (التضخم التكملي): ترجع ظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك تغييراً في الطلب، وفي الغالب الزيادة في نفقات الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في معدلات الأجور، لذلك تقوم الدولة بزيادة الأجور دون أن تتحمل عبء هذه الزيادة⁶.

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010م، ص163.

² هيل عجمي جميل الخبابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، لنقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009م، ص277.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص283.

⁴ محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص195.

⁵ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان، 2012م، ص204.

⁶ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص78.

3/ **التضخم الهيكلي (البنوي):** ينشأ هذا التضخم بسببين، أولاً انعدام مرونة كل من الأجور و الأسعار كونها عصية على انخفاض، وثانياً تغير بنية الطلب فالأجور في كثير الدول لا يمكن تخفيفها دون حد معين، كما أن أسعار المنتجات في كثير من الأحيان لا تحدد وفق آلية العرض والطلب بل تحدد على ضوء تكاليف الإنتاج وإضافة هامش ربح بنسبة معينة¹.

الفرع الثاني: أنواع التضخم و طرق علاجه

أولاً: أنواع التضخم

توجد أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من التغيرات الاقتصادية في أسواق السلع ومن أهمها :

1_ **التضخم المكشوف (الظاهر):** وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة بحرية دون وجود عائق لتحقيق التعادل بين الطلب و العرض، ويظهر هذا النوع مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة².

2_ **التضخم المكبوت (المقيد):** ينشأ نتيجة تضخم في الدخل لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك بسبب تدخل الدولة في نظام توزيع السلع حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز أن يشتري أكثر منها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها ويسود هذا التضخم في أوقات الحرب³.

3_ **التضخم الزاحف (المتدرج):** وهو أخف أنواع التضخم لأنه ليس ضاراً على الإطلاق، وهو يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود و قد يكون خطراً إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، والتضخم الزاحف لا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي⁴.

4_ **التضخم الجامح (المفرط):** يعتبر من أخطر أنواع التضخم، حيث ترتفع الأسعار بناءً عليه بمعدل كبيراً جداً، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود إلى درجة تصبح معها عديمة القيمة، مما يدفع الأفراد لتخلي من استخدام النقود كمستودع للقيمة ومقياساً للمدفوعات الأجلية، وإذا ما حققت الأسعار ارتفاعاً آخر بمعدلات مرتفعة أخرى، فالأفراد يتخلون عن استخدامها كوسيط للتبادل⁵.

ثانياً: علاج التضخم

لتخلص من ظاهرة التضخم المضرة بالاقتصاد لابد من إتباع إجراءات السياسات الاقتصادية المتمثلة في إجراءات السياسة النقدية وإجراءات السياسة المالية.

أ: إجراءات السياسة النقدية

• **سياسة الاحتياطي الإلزامي:** أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض، وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2007م، ص321.

² نبيل الروبي، نظرية التضخم، مجموعة الدكتوراه، جامعة الإسكندرية، ص26.

³ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص42.

⁴ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010م، ص184.

⁵ جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2002م، ص130.

- **سياسة السوق المفتوحة:** يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي كبائع لسندات الحكومية، ويتلقى مقابلها نقود ورقية مما يقلص حجم النقود الزائدة في السوق، وبالتالي التخفيض من حد التضخم¹.
 - **سياسة سعر إعادة الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، مما يجعل البنوك التجارية ترفع من سعر الفائدة على القروض الممنوحة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان، وبالتالي انخفاض الإنفاق الكلي².
 - **سياسة الإقناع الأدبي:** يعتمد البنك على الأسلوب الأدبي والرجاء وإقناع البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة³.
 - **سياسة تأطير القروض:** تقدم الدولة على وضع هذه سياسة إجبارية، فيقدم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك⁴.
- ب: إجراءات السياسة المالية**
- * **الإنفاق العام و الضرائب:** حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وقد تستخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة.
 - * **سياسة الحد من زيادة الأجور:** وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.
 - * **سياسة التسعير الجبري:** بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي⁵.

الفرع الثالث: العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم

إن التمويل بالمرابحة يربط بشكل مباشر بين التمويل والنشاط الإنتاجي الحقيقي من خلال التجارة، وهو عكس التمويل بالمشاركة لأنه يرتب التزاما على العميل، ونتيجة لذلك يرد العميل الثمن المتفق عليه ولو تحصل خسارة في مشروعه، وهذا يعني أن المرابحة تسهم في التوسع النقدي بشكل أكبر من التمويل بالمشاركة.

¹ محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص302.

² خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2010م، ص137.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص272.

⁴ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2005، ص156.

⁵ محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2010م، ص313_314.

أولاً: أسعار السلع

في ظل إجراء عمليات المرابحة التي تتم لدوافع ربحية فقط، يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع أكبر من قدرة الناس على تحملها، وظاهرة ارتفاع الأسعار ناتجة عن الطلب القوي على السلع التي يتم تمويلها عن طريق المرابحة في المصارف الإسلامية، فلا تكاد تهدأ الأسعار حتى يحصل الطلب الكبير عليها، رغم وجود معروض كبير من السلع إلا أن زيادة الطلب عليها نتيجة عمليات المرابحة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، فالمرابحة للأمر بالشراء والتي لا يقصد منها الانتفاع بالحصول على السلع لها دور فعال في زيادة الأسعار، وبالتالي حصول التضخم بسبب حصول الطلب على السلع والخدمات لكون هذا الطلب وهمي وليس حقيقي لأن المرابحة هدفها الحصول على النقد وليس الحصول على السلع، ففي مثل هذه الحالات تخرج النقود عن كونها وسيلة للتعامل غير مقصودة لذاتها، بل تصبح النقود هي المقصود من المرابحة، وذلك فيه خروج عن النهج الإسلامي من تشريع المعاملات إذ أن النقود وسيلة لتبادل والحصول على السلع¹.

من خلال ما سبق نجد أن التمويل بالمرابحة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهذا الأخير يؤدي إلى حدوث التضخم.

ثانياً: الأرباح

المرابحة هي عملية بيع السلع بمقدار رأس مالها مضافاً إليه مقدار الربح يتم الاتفاق عليه بين البائع والمشتري، ولتطبيق هذه الصيغة تقوم البنوك الإسلامية بالاتفاق مع طالبي المرابحات بشراء السلع ومن ثم بيعها إليهم بعد إضافة نسبة الأرباح، حيث تسمى هذه الأخيرة (نسبة الأرباح) بهامش المرابحة الذي هو يعبر عن زيادة في تكلفة هذه السلعة بالنسبة للمرابح ولذلك فكلما ارتفع هامش المرابحة ارتفعت تكلفة السلعة، وعليه تكون الوحدات الاقتصادية قادرة على رفع مستوى أسعار سلعها بنسبة تفوق نسبة هامش المرابحة حتى تتمكن من تحقيق الأرباح، ومن خلال هذا يقوم البنك المركزي الإسلامي بمكافحة التضخم من خلال رفع هامش المرابحة فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى الحد من التوسع في الأنشطة الاقتصادية فقط وتلك التي لا تستطيع رفع سعرها بمعدل يفوق هامش المرابحة مما سوف يؤدي إلى ركودها، وفي حالة تدخل البنك المركزي لفرض نسبة لتمويل بهذه الصيغة فإنه يفاقم من مشكلة التضخم بدلاً من حلها².

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين هامش المرابحة و التضخم يعني كلما ارتفع هامش المرابحة (الأرباح) كلما أدى إلى التقليل أو الحد من التضخم.

¹ شادي حسن أبو عفيفة، عقد المرابحة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، مجلة جامعة الشارقة، دورية محكمة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13/العدد2، ديسمبر2016م

² خنساء بابكر بشير رحمة، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة 1998م-2013م، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تخصص تمويل)، جامعة السودان، 2014م، ص21-22-23.

ثالثاً: الاستثمار

الكثير من الأشخاص يقومون بالاستثمار في المرابحة لأن لديهم سيولة فائضة، وعليه فإنهم يحتاجون إلى فرص استثمارية لاستثمار هذه الأموال في مثل هذه الآلية، لأنها جائزة شرعا وقليلة المخاطر مع فرص تحقيق عوائد مقبولة على المدى القصير¹.

وللتضخم دور كبير في توجيه قرارات أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لاستثمار في قطاع التوزيع والخدمات، كون الاستثمار فيها لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة ويتسم الاستثمار فيها بسرعة دوران رأس مال المستثمر، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد بدلا من الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي التي تشهد انخفاضا في رؤوس الأموال المستثمرة، وطول الفترة الزمنية اللازمة لدوران رأس مال المستثمر، بالإضافة إلى انخفاض العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات، مقارنة بالعوائد التي تحققها الاستثمارات في قطاعات التوزيع والخدمات، مما يترتب عليه توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى، حيث غالبا ما يتم توجيه تلك الاستثمارات نحو إنتاج السلع التي تشهد ارتفاعات متوالية في أسعارها، وخاصة السلع الكمالية التي تشهد طلبا متزايدا من قبل أصحاب الدخل المرتفعة، وكذلك الاستثمارات في مجالات الاستيراد والتصدير، نظرا لارتفاع العوائد التي تحققها تلك الاستثمارات².

من خلال ما سبق يمكن القول إن التمويل بالمرابحة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، والتضخم يؤثر سلبا على الاستثمار يعني أن هناك علاقة طردية بين التمويل بالمرابحة والاستثمار، وهناك علاقة عكسية بين الاستثمار والتضخم.

¹ صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية وأنشطتها، التطلعات المستقبلية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008م، ص 139.

² أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990م-2003م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005م-2006م، ص 149.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع التمويل بالمرابحة والتضخم، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1/ إمامة مكي السيد، طارق محمد الرشيد (2012): العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان¹.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل نمو عرض النقود في السودان تؤثر على استدامة النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام لأسعار في الاقتصاد، حيث اتبعت هذه الدراسة عدة مناهج حيث استخدمت المنهج التاريخي لسرد التطورات في متغيرات الدراسة في الفترة محل الدراسة، والمنهج الوصفي لتحليل ودراسة التطورات في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج القياسي لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة، وتم استخدام منهجية جرنجر لاختبار العلاقات السببية وذلك وفق خمس مراحل. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي :

* أن هناك علاقة توازنية بين معدلات نمو عرض النقود و معدلات التضخم في المدى الطويل، أي أنهما يتغيران سوياً في المدى الطويل.

* العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود و التضخم في المدى القصير، وأحادية الاتجاه من عرض النقود إلى في المدى الطويل.

2/ ليلي علي القشاطر دفع السيد (2015): قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)².

تضمنت هذه الدراسة مشكلة قياس مدى فعالية السياسات النقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدى فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من التضخم خلال الفترة من (1994-2012)، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف مكونات الدراسة النظرية والتطبيقية، إضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل واختبار فرضيات البحث. وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي :

* 80.6% من المتغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلى التغير الذي يحدث في عرض النقود، الاحتياطي النقدي، وهوامش المرابحات.

¹ مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2.

² بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.

* النموذج الذي تم التوصل إليه نموذج معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة (عرض النقود، الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات) لها تأثير معنوي على المتغير التابع (التضخم).

3 / ضياء الدين مصباح عزات سكيك سنة (2015): أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال (دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في فلسطين)¹.

استعرضت الدراسة مشكلة ما أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال في المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في غزة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقنعة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة التي اشتملت على مجموعة من المحاور والفقرات. وكانت النتائج المتوصل إليها هي:

* تعمل الإغاثة الإسلامية على تحديد هامش ربح التمويل الممنوح والذي بدوره يؤدي إلى نمو رأس المال العامل، حيث أن تحديد نوع أو طبيعة المشروع من قبل المستثمر يؤثر على حجم التمويل الممنوح.

* تحدد الإغاثة الإسلامية ثمن السلعة أو قيمة الربح قبل توقيع العقد، ولا يجوز تأجيل تحديد السعر والربح بعد التوقيع أو بقاءه مجهولاً لفترة مستقبلية، حيث تعتبر فترة السماح التي تمنحها الإغاثة الإسلامية قبل السداد محفزاً لدى المستثمرين لتجاوز هامش الربح المحدد، مما يؤثر هامش ربح عملية التمويل على نسبة أرباح المشروع المحددة من قبل المستثمر.

4 / حنكة خولة (2015): بيع المربحة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري - وكالة الوادي منذ نشأته)².

استعرضت هذه الدراسة مشكلة ما هو بيع المربحة للأمر بالشراء؟ وما هو دوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية؟، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي فقد تم التحدث عن المصارف الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي و عن بيع المربحة للأمر بالشراء و التطبيق العملي لصيغة المربحة ودورها في زيادة ربحية المصارف الإسلامية، ويوجد أسلوب المقارنة في اختلاف الفقهاء في المسألة.

وكذلك اتبع المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بدارسة بنك البركة الجزائري - وكالة الوادي وصيغ التمويل المطبقة من خلال الإحصائيات المقدمة، ومحاولة استنباط النتيجة العامة من المعطيات. وكانت من أهم النتائج المتوصل إليها كالاتي :

¹ رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة.

² مذكورة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الإسلامية-تخصص : معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

*بيع المرابحة للأمر بالشراء المعمول به في المصارف الإسلامية: هو أن يتقدم العميل للمصرف طالبا منه شراء سلعة محددة الأوصاف على أساس وعد بشراء سلعة المطلوبة عند اقتناء المصرف لها بسعر مقسط متفق عليه، وقد سماها العلماء بالعديد من المسميات مثل بيع المواعدة، وبيع المواصفة، وثار عن هذه الصيغة التمويلية الجدل الفقهي الكبير بين مؤيد لهذه الصيغة ومعارض لها.

*ثار عن هذه الصيغة التمويلية جدال فقهي كبير بين مؤيد لهذه الصيغة ومعارضها لها، واختلف الفقهاء القدامى في الإلزام بالوعد على أربعة أقوال رجح الفقهاء المعاصرون بقرار المجمع الفقهي الإسلامي على أنه ملزم قضاء، إذا كان متعلق بسبب ودخل الموعد فيه في كلفته نتيجة الوعد، واستدل المجيزون بعدة أدلة على سلامة هذه الصيغة من المحظورات قد قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت أن بيع المرابحة للأمر بالشراء جائز إذا وقع على السلعة بعد دخولها في ملك المأمور وحصول القبض المطلوب.

5/ شادي حسن أبو عفيفة (2016): عقد المرابحة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي¹.

تمثلت مشكلة الدراسة في ما أثر صيغة المرابحة المصرفية في التضخم النقدي وما علاقتها به، وما هي الضوابط الشرعية التي تحول دون وقوع التضخم النقدي بسبب الصورية في المرابحة وما المقترحات التي يقدمها الفكر الاقتصادي الإسلامي لتجنب وقوع التضخم النقدي في المعاملات المصرفية السائدة اليوم، حيث اتبع المنهج الاستقرائي الوصفي لاستقراء المادة العلمية المتعلقة بالموضوع، والمنهج المقارن يقوم على المقارنة بين المذاهب الفقهية في جزئيات الدراسة بالإضافة إلى المنهج التحليلي لعرض وتحليل النصوص الفقهية واستنتاج القواعد والضوابط الفقهية المتعلقة بالموضوع. وكانت النتائج المتوصل إليها كالآتي :

*المرابحة للأمر بالشراء لها دور في زيادة الأسعار، وذلك ناتج عن الطلب القوي على السلع، فالمشتري في عقد المرابحة للأمر بالشراء بحاجة إلى المال وليس السلعة وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة الطلب وهذا الارتفاع يؤدي لحصول التضخم.

6/ أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف (2017): محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977-2015)².

تضمنت مشكلة الدراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم المحلي في السودان، واختبار العلاقة بين التضخم والمتغيرات (عرض النقود ، الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة، التضخم المستورد، وسعر صرف العملة الوطنية)، بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والعوامل المحددة له، وعليه تم الاعتماد على النموذج القياسي لتعبير عن محددات التضخم في الاقتصاد

¹ مجلة جامعة الشارقة، دورية محكمة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13/العدد2.

² مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد2.

الصغير، وتوصيف ومصادر البيانات حيث غطت الدراسات بيانات سنوية للفترة من 1977 إلى 2015م، وتم الحصول على البيانات من تقارير بنك السودان المركزي وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء وتقارير إدارة الموازنة العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني. وخلصت هذه الدراسة إلى النتيجتين المتمثلتين في: وجود علاقة توازنية طردية بين التضخم المحلي والعوامل المحددة له (عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية، التضخم المستورد وسعر صرف العملة الوطنية)، وضرورة وضع سياسات إصلاحية للقطاع الحقيقي وضبط الإنفاق الحكومي وتبني سياسات إصلاحية للقطاع النقدي.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1/ Mahmud Khalid Alms fir ; Ayman Abd almajeed Alsmadi 2013) : **Murabahah Versus interest Rate, The Equilibrium Relationship With Macroeconomic Variables In Jordanian¹.**

استعرضت هذه الدراسة مشكلة هل هناك علاقة بين المرابحة ومتغيرات الاقتصاد الكلي وهل هناك علاقة بين معدل الفائدة (IR) و متغيرات الاقتصاد الكلي، وكيف تؤثر المرابحة على متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة و التي تم جمعها بواسطة برنامج (0.4) Micro fit، وتم اختيار سلسلة زمنية من 1984 – 2012 كمدة دراسة، واستخدمت كذلك السلاسل الزمنية لتحديد إذا كانت البيانات ثابتة أو غير ثابتة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي :

* يعتبر تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على المرابحة مقبول مقارنة بتأثيرها على معدل الفائدة.

* إثبات أن المرابحة بإمكانها أن تجعل التوازن أسرع من معدل الفائدة.

2/ Purwanto ; Sophia Dwi Ratna 2016) : **Analysis of Determinant Factors Toward margin Murabahah of Indonesia Islamic Banks².**

استعرضت هذه الدراسة مشكلة معرفة تأثير العوامل الداخلية والخارجية اتجاه هامش المرابحة في المصارف الإسلامي لفترة 2011 – 2016، حيث استخدم المنهج الكمي باستخدام الانحدار المتعدد لوصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة في معادلة واحدة، واستخدم أيضا برنامج Eviews لمعالجة وتحليل البيانات إحصائيا بالترتيب للحصول على نتيجة ليتم تفسيرها في هذا البحث. والنتائج المتوصل إليها تمثلت في :

* هناك تأثير ملحوظ في هامش المرابحة وذلك راجع لارتفاع الأسعار، يعني ذلك كلما ارتفعت الأسعار ارتفع هامش المرابحة الموضوع من طرف البنك.

¹ ,Procedia – Social and Behavioral Sciences129 (2014) 349 – 357.

² . Journal of Business Studies and Management Review (JBSMR) Vol.1 no2 June 2018 PISSN: 2597 – 369XE ISSN2597 – 6265.2016.

*إن المتغيرات المستقلة (أموال الطرف الثالث "المشتري"، نسبة الكفاءة التشغيلية، التمويل غير منفذ (عدم أداء التمويل) والتضخم) يمكن أن تفسر بنسبة 63.31% من هامش المرابحة للبنوك الإسلامية (المتغير التابع)، والنسبة المتبقية 36.19% تفسرها متغيرات أخرى خارج هذا البحث، حيث أن كل من أموال الطرف الثالث، نسبة الكفاءة التشغيلية، والتضخم لها تأثير إيجابي على هامش المرابحة بينما التمويل غير منفذ (عدم أداء التمويل) له أثر سلبي على هامش المرابحة.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد التعرض لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والبالغ عددها 8 دراسات، والتي تم تقسيمها إلى مطلبين الأول دراسات باللغة العربية والثاني دراسات باللغة الأجنبية، سنتطرق لأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي تكمن في الفروع التالية:

الفرع الأول: من حيث المنهج

استخدام في الدراسة الحالية المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والقياسي، حيث كانت هذه الدراسة مماثلة لبعض الدراسات التي تناولت هذه المناهج منها : دراسة إمامة مكي السيد، أحمد عبد الله إبراهيم محمد شريف بشير..... الخ واختلفت مع البعض الآخر.

الفرع الثاني: من حيث الأدوات

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على نموذج (VECM) وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج Eviews، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة Sophia Dwi Ratna ؛ Purwanto التي استخدمت هي الأخرى برنامج Eviews، أما الدراسات الأخرى فلقد تم الاعتماد فيها على الاستبيان، SPSS والإحصاء.

الفرع الثالث: من حيث المتغيرات

اشتملت الدراسة الحالية على متغيرين التمويل بالمرابحة والتضخم، وهذا ما اتفقت عليه مع دراسة واحدة وهي لشادي حسن أبو عفيفة 2016، بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تحتوي على إحدى المتغيرين فقط كدراسة مع متغير آخر.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها طبقت في السودان خلال الفترة 1990-2018، أما عن النموذج المتبع في الدراسة فتم الاعتماد على نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالإطار المفاهيمي لكل من التمويل بالمرابحة والتضخم، حيث يعرف التمويل بالمرابحة على أنه البيع بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم وهو مشروع بالكتاب والسنة وحتى بالجماع، حيث ينقسم هذا التمويل إلى قسمين ولتنفيذه يجب على العميل الالتزام بمجموعة من الشروط و الإجراءات التي تحكمه.

أما التضخم فهو ظاهرة اقتصادية تعاني منها العديد من المجتمعات، لأنه يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يقابله انخفاض في القوة الشرائية للنقود، حيث يرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب وعلى ضوء هذه الأسباب يتفرع التضخم إلى عدة أنواع، لذا يجب على الدولة العمل على الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال وضع وإتباع إجراءات السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية.

وأخيرا تم التعرض إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وإجراء المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية موضوع البحث.

الفصل الثاني:

دراسة العلاقة بين التمويل بالمرابحة
والتضخم في السودان خلال
الفترة 1990-2018

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل السابق إلى أهم ما شملته النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم، سيتم في هذا الفصل السعي إلى إبراز العلاقة بين هاذين المتغيرين وتحديد تأثير معدل التضخم على التمويل بالمرابحة.

وبناء على المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة التي أجريناها على السلاسل

الزمنية لمعدلات التضخم (IF) وهامش المرابحة (MM)، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقاً لتأكد من ضرورة استعمال نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) للوصول إلى هدف الدراسة، بحيث يحتل هذا النموذج الإحصائي مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية، إذ يعد الأسلوب المناسب لتحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسات اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصادية.

حيث يتم في المبحث الأول التعرف على الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ومن ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة في المبحث الثاني، وذلك من أجل محاولة تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) الذي من خلاله يتم التعرف على درجة تأثير تغيرات معدل التضخم قياسياً على هامش المرابحة خلال الفترة 1990-2018.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتم في هذا المبحث تناول صلب الدراسة الميدانية وهي اختيار العلاقة بين معدل التضخم وهامش المرابحة، وذلك باستخدام أساليب الأدوات الإحصائية ومحددات الدراسة، بالإضافة إلى عرض النتائج بشكل متسلسل، حيث يتم الاعتماد في ذلك على الجداول والأشكال البيانية نظرا لسهولةتها في التحليل، ثم المناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، كما تم الملاحظة من قبل، فإن هذا البحث يناقش تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم، إذ أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنك السوداني المركزي الذي يعرف بأنه: مؤسسة تم تشكيلها من لجنة تتكون من ثلاث خبراء من بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، وهم Oliver نائب رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي لسان فرانسيسكو رئيسا وعضوية كل من: Alan R - Holems و Primer Andrew. F من بنك مركزي بالسودان، وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف مارس 1957م، وتمت الموافقة عليه إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتى 1959م، وقد تم افتتاح البنك رسميا في يوم 22 فبراير 1960م، كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام يجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها¹.

حيث بلغت عدد فروع بنك السودان المركزي 17 فرعا وهي مقسمة في ولايات السودان المختلفة ويوجد الفرع الرئيسي بالخرطوم، كما هناك فرع جديد بمدينة الفولة تحت التأسيس من بين هذه الفروع، فرع الخرطوم، فرع ودموني، فرع كوستي وفرع عطيرة... الخ²، أما عن البنوك العاملة في السودان فهي 37 بنك منها بنك السوداني الفرنسي، بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك الخرطوم وبنك الخليج... الخ³. وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنك المركزي السوداني كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها، حيث تم اختيار العينة منها وهي 37 بنك سوداني.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

1/ هامش المرابحة MM:

تم الاعتماد على هامش المرابحة بدلا من مبالغ التمويل بالمرابحة الذي هو عنوان المذكرة، وذلك نظرا لوجود وتوفر الإحصائيات المتعلقة بهامش المرابحة من سنة 1990 إلى سنة 2018، وهذا على عكس

¹ Iefpdia.com / arap / wp بتاريخ 2019/04/10م على الساعة 09:05 صباحا.

² فروع بنك السودان المركزي، http://cbo.gov.sd/ar/node/17257، بتاريخ 2019/03/05م على الساعة 10:30 صباحا.

³ البنوك العملة في السودان، http://cbo.gov.sd/ar/content، بتاريخ 2019/03/03م على الساعة 20:00 مساء.

إحصائيات مبالغ التمويل بالمرابحة التي كانت متوفرة فقط من سنة 1998 إلى سنة 2018 وهذه فترة قصيرة لا تساعدنا في تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ الذي يتطلب فترة طويلة للحصول على نتائج أقرب للواقع ويمكن التنبؤ بها في المستقبل.

ومنه يقصد بهامش المرابحة هو زيادة في تكلفة سلعة ما بالنسبة للمرايح، ولذلك كلما ارتفع هامش المرابحة ارتفعت تكلفة السلع¹.

2/ معدل التضخم:IF

يقصد به الارتفاع الواضح والمستمر في الرقم العام لأسعار (وليس زيادة الأسعار). حيث يحسب معدل التضخم كما يلي:

$$F = \frac{CPI(t+1) - CPI(t)}{CPI(t)} * 100$$

CPI(t+1): الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t+1).

CPI(t): الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t)²

¹ خنساء بابكر بشير رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014م، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، 2007م، ص91.

الفرع الثالث: تحليل تطور هامش المرابحة ومعدل التضخم

شهدا معدل التضخم وهامش المرابحة خلال الفترة المدروسة عدة ارتفاعات وانخفاضات، والجدول أدناه يبين هذا.

الجدول (01): يمثل تطور معدل التضخم وهامش المرابحة في بنك السودان المركزي خلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 2018م.

| السنة | معدل التضخم % | هامش المرابحة % | السنة | معدل التضخم % | هامش المرابحة % |
|-------|---------------|-----------------|-------|---------------|-----------------|
| 1990 | 67.4 | 29 | 2005 | 8.5 | 11 |
| 1991 | 123.7 | 28 | 2006 | 15.7 | 11 |
| 1992 | 117.6 | 32 | 2007 | 8.8 | 11.4 |
| 1993 | 98.3 | 27 | 2008 | 14.3 | 11.5 |
| 1994 | 115.4 | 27 | 2009 | 13.4 | 10.2 |
| 1995 | 68.9 | 28 | 2010 | 15.4 | 9.7 |
| 1996 | 132.7 | 30 | 2011 | 18.9 | 10.7 |
| 1997 | 46.7 | 41 | 2012 | 44.4 | 11.3 |
| 1998 | 17.1 | 36 | 2013 | 41.9 | 12 |
| 1999 | 16.2 | 20 | 2014 | 25.7 | 16.7 |
| 2000 | 8.1 | 18 | 2015 | 12.6 | 12.4 |
| 2001 | 4.9 | 14.8 | 2016 | 30.5 | 12 |
| 2002 | 8.3 | 16.3 | 2017 | 25.15 | 13.6 |
| 2003 | 7.7 | 11.2 | 2018 | 72.9 | 14.7 |
| 2004 | 8.4 | 11 | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية وسلاسل الدراسات والبحوث لبنك السودان المركزي 2002-2018.

حيث يلاحظ من الجدول أن معدل التضخم كان في سنة 1990 بنسبة 67.4% وهامش المرابحة بنسبة 29%، وفي سنة 1991 ارتفعت نسبة معدل التضخم حتى وصلت إلى 123.7% بينما يقابله انخفاض في هامش المرابحة الذي قدر بنسبة 28%، أما من سنة 1992 إلى سنة 1995 انخفض معدل التضخم إلى أن وصل إلى 68.9% بينما هامش المرابحة انخفض إلى نسبة 27% ثم بقي ثابت (سنة 1993-1994) ثم ارتفع في سنة 1995 بنسبة 28%، في سنة 1996 ارتفع كل من معدل التضخم وهامش المرابحة بنسبة

132.7% و30%، وفي 1997 انخفض معدل التضخم إلى 46.7% لكن يصاحبه زيادة في هامش المربحة بنسبة 41%، عام 1998 يلاحظ انخفاض في معدل التضخم بنسبة 17.1% وكذلك مع هامش المربحة الذي وصل إلى 36%، وفي عام 1999 انخفض معدل التضخم إلى أن وصل إلى 16.2% وهامش المربحة أيضا انخفض بمقدار 20%.

في عام 2000 انخفض معدل التضخم بـ 8.1% وهامش المربحة بـ 18%، وكذلك استمر الانخفاض فيهما بنسبة الأول 4.9% والثاني بـ 14.8%، ولكن في 2002 ارتفع معدل التضخم وارتفع هامش المربحة بـ 16.3%، انخفض معدل التضخم في 2003 بنسبة 7.7% وانخفض هامش المربحة بـ 11.2%، في سنتين (2004-2005) بقي تقريبا معدل التضخم ثابت بنسبة 8.5% وفي 2006 ارتفع إلى أن وصل إلى 15.7% ثم انخفض في 2007 بـ 8.8% وعاود الارتفاع في 2008 بنسبة 14.3%، وخلال طول هذه الفترة (من 2004 إلى 2008) شهد هامش المربحة ثباتا في حدود نسبة 11%، وفي عام 2009 انخفض كلا من معدل التضخم بـ 13.4% وهامش المربحة بنسبة 10.2%، ثم ارتفع بنسبة 9.7% وكذلك معدل التضخم ارتفاع سنة 2010 بنسبة 15.4%، أما في 2011 ارتفع معدل التضخم بـ 18.9% وصاحبه ارتفاع أيضا في هامش المربحة بـ 10.7%، وفي عام 2012 ارتفع معدل التضخم بـ 44.4% وهامش المربحة بـ 11.3%، بينما في عام 2013 انخفض معدل التضخم بنسبة 41.9% وهامش المربحة ارتفع بـ 12%، سنة 2014 انخفض التضخم إلى أن وصل إلى 25.7% بالمقابل ارتفع هامش المربحة بـ 16.7%، في 2015 انخفض معدل التضخم بنسبة 12.6% وكذلك هامش المربحة بنسبة 12.4%، سنة 2016 ارتفع معدل التضخم بقيمة 30.5% وهامش المربحة بقي ثابت بقيمة 12%، في 2017 انخفض معدل التضخم بـ 25.1% ورافقه ارتفاع في هامش المربحة بـ 13.6%، وفي سنة 2018 ارتفع معدل التضخم بنسبة 72.9% وارتفع أيضا هامش المربحة بنسبة 14.7%. وتعود أسباب الارتفاع والانخفاض في معدل التضخم إلى:

أ/ أسباب ارتفاع معدل التضخم:

- ✓ الأحداث السياسية مثل الحروب التي استنزفت كثير من الموارد الاقتصادية للدولة مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.
- ✓ تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أدى إلى حرمان القطاع الخاص من التمويل المطلوب لتحريك نشاطه.
- ✓ التحولات الكبيرة والسريعة في السياسات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها المختلفة، بانقلاب في السياسات المالية وارتفاع عجز الموازنة وتمويله من الجهاز المصرفي، مما أدى إلى التوسع في حجم السيولة النقدية وارتفاع معدل التضخم.
- ✓ تأثر الاقتصاد بخروج صادرات النفط من الموازنة العامة ورفع الدعم جزئيا عن السلع وخاصة المحروقات.

- ✓ ب/ أسباب انخفاض معدل التضخم:
- ✓ تقوم وزارة المالية السياسية للدولة بتخفيض الطلب الكلي من السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلي.
- ✓ التوسع النقدي الكبير بسبب ارتفاع عائدات البترول.
- ✓ محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي.
- أسباب ارتفاع وانخفاض هامش المرابحة:
- أ/ أسباب ارتفاع هامش المرابحة:
- ✓ زيادة الطلب والعرض على التمويل بالمرابحة.
- ✓ اعتماد البنوك السودانية بنسبة كبيرة على التمويل بالمرابحة.
- ✓ احتلال صيغة التمويل بالمرابحة المراكز الأولى في البنوك الإسلامية.
- ب/ أسباب انخفاض هامش المرابحة:
- ✓ انخفاض تكلفة التمويل المصرفي.
- ✓ الاعتماد على صيغ التمويل الأخرى.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: التعريف بالنموذج

أولاً: تعريف نموذج شعاع تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للتأكد من مشكلة العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن تطبيقه في حالات العينات الصغيرة، خلاف الطرق السابقة التقليدية ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود التكامل المشترك وفقاً لطريقة جوهانسن. ونموذج متجه تصحيح الخطأ هو في الحقيقة نموذج انحدار ذاتي لوصف العلاقات الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات المستقلة، ويعد نموذج شعاع تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الواحد¹.

ثانياً: أسباب ظهور نموذج شعاع تصحيح الخطأ

عرف نموذج شعاع تصحيح الخطأ انتشاراً واسعاً نتيجة لمجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها من أهمها في النقاط التالية²:

¹ وسام حسين علي، أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2011)، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، مجلة جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 84.

² سعيح عبد الحكيم، محاضرات في مقياس الأدوات الرياضية للقرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية كمية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص 58.

- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة؛
- إذا كان هناك تكامل مشترك يصاغ باستخدام الفروقات الأولى التي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج وتحل مشكلة الزائف؛
- إن حد اختلال خطأ التوازن متغير مستقر، أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيراً.

الفرع الثاني: مراحل تطبيق النموذج

1/ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتمد هذه الدراسة على عدة اختبارات أهمها اختبار ديكي فو لير (Dickey- Fuller)، الذي يعرف بالنماذج الثلاثة وهي:

- **النموذج الأول (intercept)** بدون اتجاه عام وبدون ثابت.
- **النموذج الثاني (trend and intercept)** بدون اتجاه عام وبوجود ثابت.
- **النموذج الثالث (None)** باتجاه عام وبوجود ثابت.

ويشكل الاختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: Y=0$$

$$H_1: Y < 0$$

ثم يتم القيام بحساب الإحصائية t فإذا كانت قيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة غير مستقرة، لكن في هذه الحالة يمكن أن تكون نتائج النماذج الثلاثة مختلفة¹.

2/ اختبار السببية (Causality Test):

تعرف السببية في حالة وجود متغيرين X و Y على أن المتغير Y يتسبب في X ، ولتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبار (Granger) للسببية وهو من الاختبارات الأكثر شيوعاً والذي يمكن بواسطته تحديد السببية بين متغيرات الدراسة والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات السلسلة الزمنية².

3/ نموذج الانحدار الذاتي (Vectir Aoute Regressive):

جاءت نماذج (VAR) كبديل للنماذج الاقتصادية البنوية، و أول من جاء بنماذج (VAR) كريستوفر سيمس (1980)، حيث تعرف هذه النماذج بأنها عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي، إذ يتكون شعاع الانحدار الذاتي من نظام لجملة معادلات، بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية

¹ سعيح عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² فؤاد محمد علي، أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر أسعار المستهلك في سورية الفترة (2011-2015)، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 15، 2017، ص 108.

والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى قيم عشوائية، ويكون مسار النموذج العام لنماذج (VAR) ذو بعد $(n-1)$ يقبل تمثيلاً بواسطة (VAR) من الدرجة P (عدد الإبطاء أو التأخير)¹.

4/ التكامل المشترك (Concept Of Cointegration):

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أوسط الثمانينات على يد جرانجر (Granger) وأنجل (Engle)، وارتكز تطورها على صحة فرضية استقرارية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، وترتكز هذه التقنية أيضاً على السلاسل الزمنية الغير مستقرة في حين تكون التركيبات الخطية فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات جذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية².

¹ علوي مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك مالية وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2016، ص 88-89.

² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة لأولى، الحامد، الجزائر، 2011م، ص 283.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

هذه الدراسة تحاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وهامش المرابحة في بنك السودان المركزي، وذلك من خلال من استخدام البيانات السنوية من 2002 إلى 2018، التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية وسلاسل الدراسات والبحوث لهذا البنك، وبذلك تكون لدينا سلسلة زمنية عدد مشاهداتها 29 مشاهدة.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

أول خطوة يتم القيام بها لتطبيق برنامج شعاع تصحيح الخطأ هي اختبار السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

يعد عدم استقرار السلاسل الزمنية مشكلة من المشاكل التي تواجه الدراسات القياسية التي تؤدي إلى نتائج غير واقعية، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية أمراً أساسياً ولتأكد من استقرار متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد على اختبار جذر الوحدة *Unit Root Test* عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر *Dickey (Augment Fuller)*، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين الصفرية والبديلة.

✓ الفرضية الصفرية: قبول الفرضية H_0 يعني وجود جذر الوحدة (*Racine unitaire*)، أي السلسلة غير مستقرة (*Processus*)

✓ الفرضية البديلة: رفض الفرضية H_0 يعني قبول H_1 يعني غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة (*Stationary*)*.

ولتكون السلسلة مستقرة يجب أن يتحقق شرط الاستقرار في النماذج الثلاثة.

* سلسلة معدل التضخم (IF):

- النموذج الأول (الثابت) *intercept*: قيمة t المحسوبة تساوي 1.88 وهي أصغر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ 2.97، وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار *prob* التي تساوي 0.33 وهي أكبر من 0.05 من خلال هذا النموذج، يعني السلسلة تحتوى على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة¹.

- النموذج الثاني (الثابت والاتجاه) *trend and intercept*: قيمة t المحسوبة تساوي 1.81 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ 3.58، وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار *prob* الذي يساوي 0.66 وهي أكبر من 0.05، لذا في هذا النموذج السلسلة (IF) تحتوى على جذر الوحدة، وبالتالي هذه السلسلة غير مستقرة².

- النموذج الثالث (بدون ثابت وبدون اتجاه) *None*: قيمة t المحسوبة تساوي 1.29 وهي أقل من القيمة الجدولية 1.95 بالقيمة المطلقة، وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار *prob* الذي يساوي 0.17 هو أكبر من

¹ انظر الملحق (01-02).

² انظر الملحق (02-02).

0.05، إذن السلسلة غير مستقرة في النموذج الثالث وبالتالي السلسلة (IF) غير مستقرة عند المستوى (Level)¹.

يتم القيام باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى.

- النموذج الأول **intercept** : prob تساوي 0.000 هي أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة DIF has not nit root أي سلسلة (DIF) ليس لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (DIF) مستقرة سنعيد الاختبار الثاني والثالث².

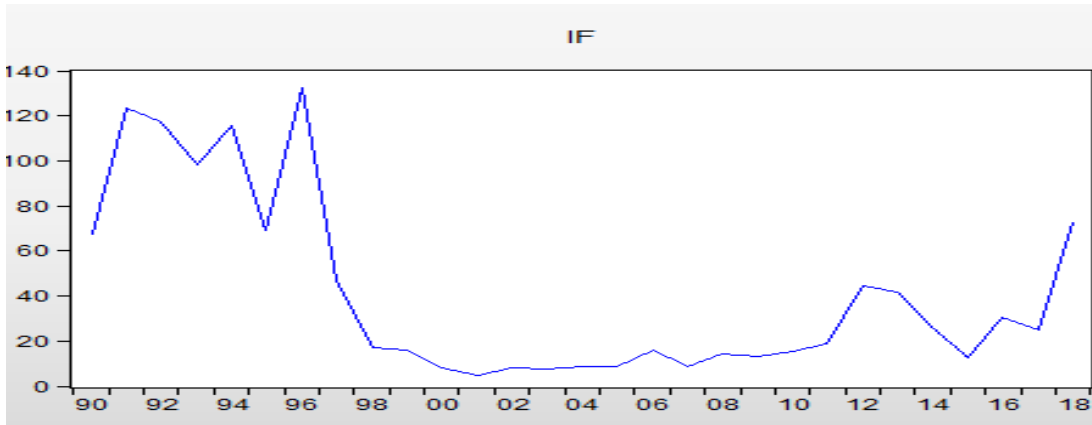
- النموذج الثاني **trend and intercept** : prob تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة DIF has not nit root أي سلسلة (DIF) ليس لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (DIF) مستقرة سنعيد اختبار النموذج الثالث³.

- النموذج الثالث **None** : prob تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة DIF has not nit root أي سلسلة (DIF) ليس لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (DIF) مستقرة في النماذج الثلاث⁴.

إذن سلسلة (DIF) سلسلة مستقرة عند الفروق الأولى.

وعليه يتم القيام بإدخال الفروق الأولى إلى سلسلة (DIF) لتصبح (DIF) مستقرة كما هو موضح في المنحنيات البيانية لسلسلة معدل التضخم قبل وبعد الاستقرار.

الشكل رقم (01-01): يوضح سلسلة معدل التضخم قبل الاستقرار (السلسلة الأصلية (IF)).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

¹ انظر الملحق (02-03).

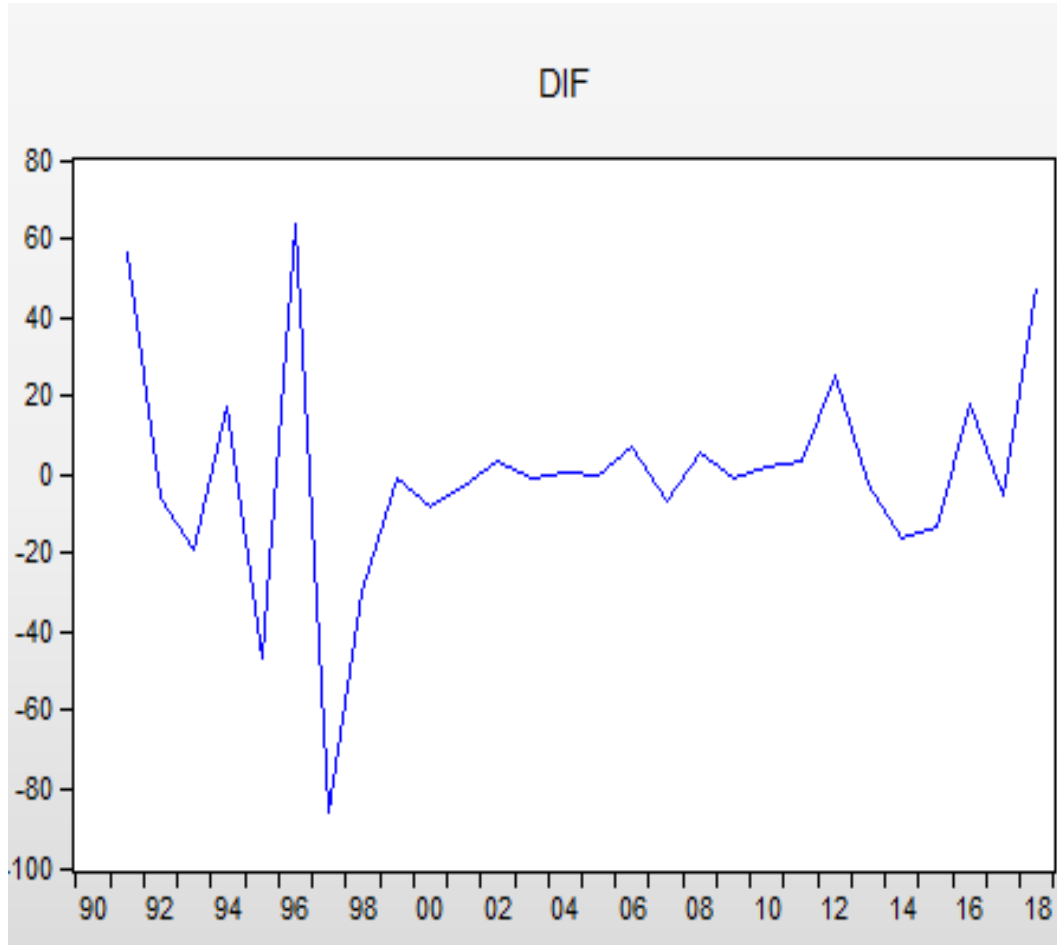
² انظر الملحق رقم (01-03).

³ انظر الملحق رقم (02-03).

⁴ انظر الملحق رقم (03-03).

من خلال الرسم البياني للسلسلة الأصلية (IF) الموضحة في الشكل (01-01) يلاحظ أن السلسلة الأصلية كانت تتزايد ثم تنخفض من السنة 1990 إلى 1998 حيث انخفضت بشكل كبير واستمرت في الانخفاض إلى أن تكاد تنعدم عند السنة 2001 ثم بدأت تتزايد تدريجياً إلى غاية السنة 2018.

الشكل رقم (01-02): يوضح سلسلة معدل التضخم بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى (DIF)).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الرسم البياني للسلسلة المعدلة بالفروق الأولى (DIF) الموضحة في الشكل (01-02) يلاحظ أنها موازية لمحور الفواصل وهي تتذبذب حول القيمة 0 وتتزايد عبر الزمن.

ب* سلسلة هامش المراجحة (MM):

- النموذج الأول **intercept** : prob تساوي 0.50 هي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة MM has unit root أي سلسلة (MM) لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (MM) غير مستقرة سنعيد الاختبار الثاني والثالث¹.

- النموذج الثاني **trend and intercept** : prob تساوي 0.66 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة MM has unit root أي سلسلة (MM) لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (MM) غير مستقرة في النموذج الثاني².

- النموذج الثالث **None** : prob تساوي 0.20 وهي قيمة أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة MM has unit root أي سلسلة (MM) لها جذر وحدة، وبالتالي سلسلة (MM) غير مستقرة في النماذج الثلاث³.

وعليه السلسلة (MM) غير مستقرة.

يتم القيام باختبار الاستقرار عند الفروق الأولى .

- النموذج الأول **intercept** : prob تساوي 0.002 هي أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة (DMM) مستقرة في النموذج الأول⁴.

- النموذج الثاني **trend and intercept** : prob تساوي 0.04 وهي أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة (DMM) مستقرة في النموذج الثاني⁵.

- النموذج الثالث **None** : prob تساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة (DMM) مستقرة في النموذج الثالث⁶.

إذن السلسلة (DMM) سلسلة مستقرة في الفروق الأولى.

وعليه يتم القيام بإدخال الفروق الأولى إلى سلسلة هامش المراجحة (DMM) لتصبح مستقرة، كما هو

موضح في المنحنيات البيانية لسلسلة هامش المراجحة قبل وبعد الاستقرار

¹ انظر الملحق رقم (01-04).

² انظر الملحق رقم (02-04).

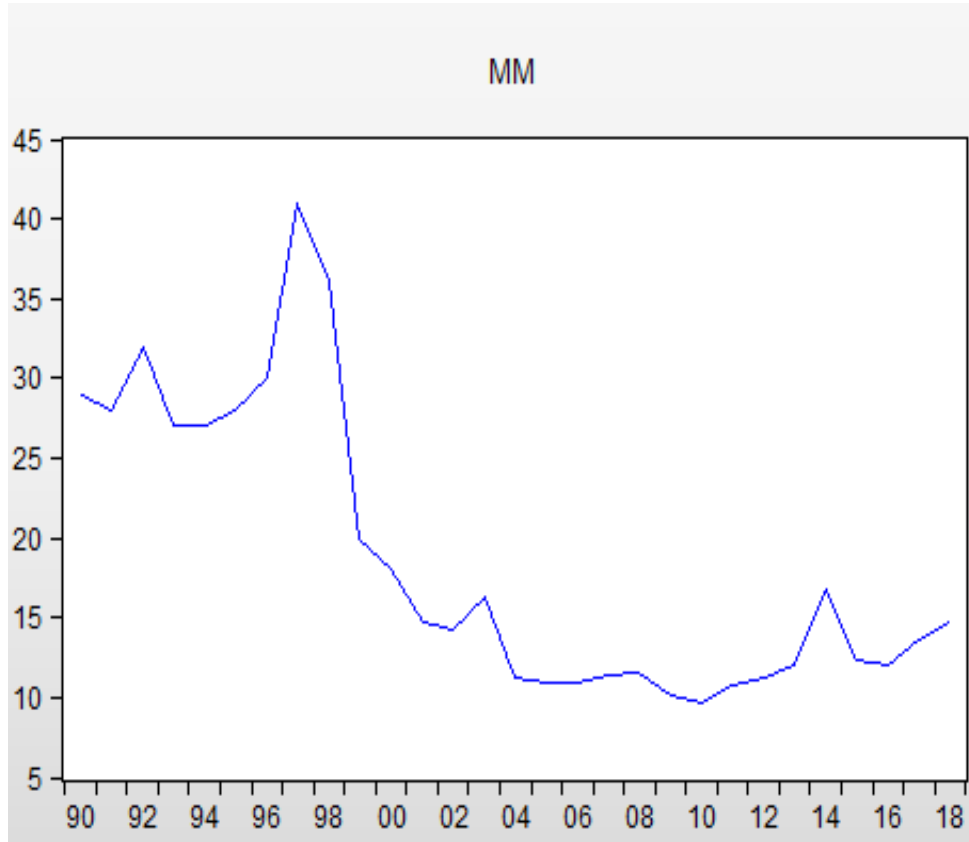
³ انظر الملحق رقم (03-04).

⁴ انظر الملحق رقم (01-05).

⁵ انظر الملحق رقم (02-05).

⁶ انظر الملحق رقم (03-05).

الشكل رقم (01-02): يوضح سلسلة هامش المرابحة قبل الاستقرار (السلسلة الأصلية (MM)).

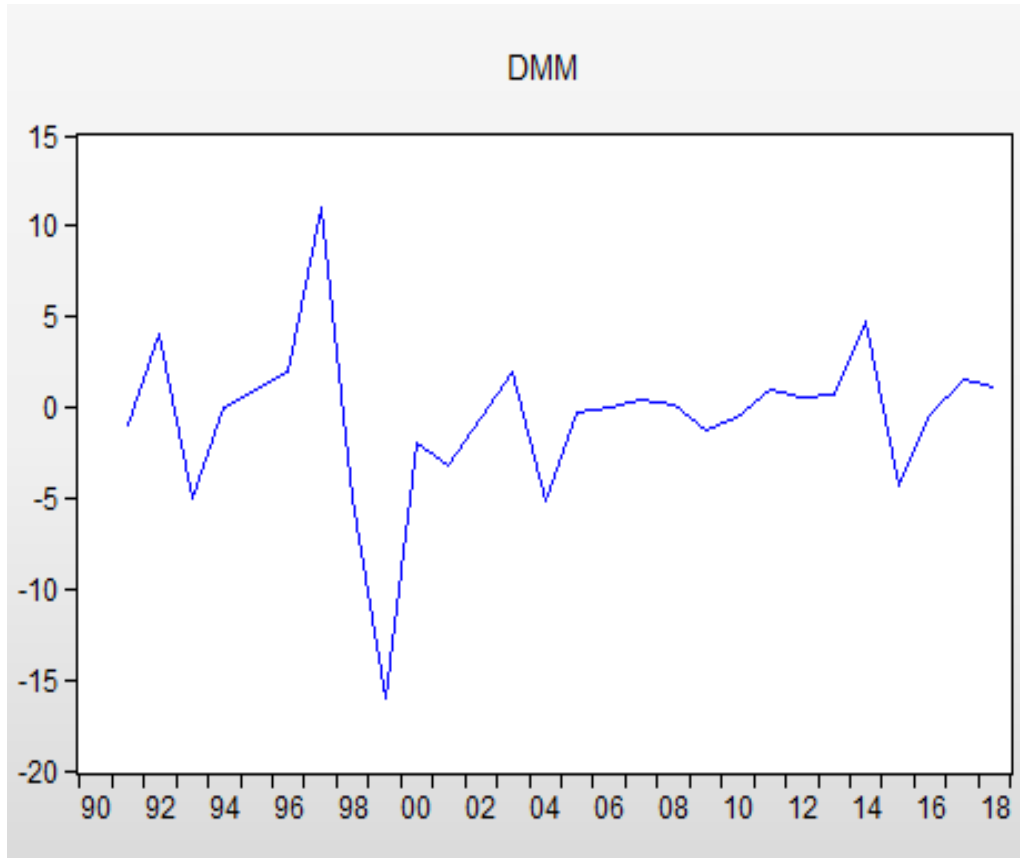


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل رقم (01-02) يلاحظ:

أن السلسلة الأصلية (MM) كانت متزايدة من فترة 1990 إلى غاية 1996 ثم انخفضت بشكل كبير عند سنة 2002، وبدأت بالتزايد إلى سنة 2018.

الشكل رقم (02-02): يوضح سلسلة هامش المرابحة بعد الاستقرارية (السلسلة المعدلة بالفروق الأولى (DMM)).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الرسم البياني للسلسلة المعدلة بالفروق الأولى (DMM)، والموضحة بالشكل رقم (02-02) يتضح أنها موازية لمحور الفواصل وهي تتذبذب حول القيمة 0، ولا تتزايد عبر الزمن، وهذا يدل على مؤشر إستقرارية سلسلة البواقى.

** وبناء على النماذج الثلاثة المستعملة في دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية تم إيجاد أن كلا من السلسلتين معدل التضخم (IF) وهامش المرابحة (MM) غير مستقرتين في الأصل ولكنهما مستقرتين في الفرق الأول، أي أنهما متكاملتين من نفس الدرجة ودرجة تكاملهما هي الواحد وهذا من أهم شروط اعتماد نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

الفرع الثاني: اختبار سببية جرا نجر وتحديد فترة الإبطاء (التأخير)

أولاً: اختبار سببية جرا نجر

اقترح جرا نجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث يستخدم لذلك اختبار جرا نجر (Granger) لتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين (معدل التضخم وهامش المرابحة)، وذلك في حالة وجود بيانات السلسلة الزمنية المستقرة وليست السلاسل الزمنية الأصلية.

H_0 : لا توجد علاقة سببية توازنية في اتجاه واحد في المدى الطويل بين معدل التضخم وهامش المرابحة.

H_1 : توجد علاقة سببية توازنية في اتجاه واحد في المدى الطويل بين معدل التضخم وهامش المرابحة.

الجدول رقم (02): يمثل نتائج اختبار سببية جرا نجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/17/19 Time: 14:21

Sample: 1990 2018

Lags: 1

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|--------------------------------|-----|-------------|--------|
| DMM does not Granger Cause DIF | 27 | 2.11268 | 0.1590 |
| DIF does not Granger Cause DMM | | 14.4818 | 0.0009 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال هذا الجدول يلاحظ وجود اختبارين :

الاختبار الأول:

يختبر سببية (MM) على (IF) عند مستوى معنوية تساوي ($0.15 > 0.05 = \text{Prob}$) ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن (DMM) لا يتسبب في (DIF)، إذن لا توجد علاقة سببية لهامش المرابحة على معدل التضخم.

الاختبار الثاني:

يختبر سببية (IF) على (MM) عند مستوى معنوية تساوي ($Prob = 0.05 > 0.0009$)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن (DIF) لا يتسبب في (DMM)، إذن توجد علاقة سببية لمعدل التضخم على هامش المراوحة.

ومن خلال هذين الاختبارين تم الاستخلاص بأنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل التضخم وهامش المراوحة في المدى الطويل.

ثانياً: تحديد فترة الإبطاء (التأخير) في نموذج VAR

الجدول رقم (03): يمثل فترات الإبطاء في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DIF DMM
Exogenous variables: C
Date: 04/17/19 Time: 14:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -197.8604 | NA | 16288.22 | 15.37388 | 15.47065 | 15.40174 |
| 1 | -188.5000 | 16.56060* | 10805.95* | 14.96154* | 15.25187* | 15.04515* |
| 2 | -185.2281 | 5.285367 | 11516.02 | 15.01755 | 15.50143 | 15.15689 |

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول يلاحظ أنه تم توظيف اختبارات RL / FPE / AIC / SC / HQ لتحديد فترة الإبطاء، التي تحقق أفضل تقدير لنموذج تصحيح الخطأ وهذا الجدول يظهر أيضاً نتائج هذه الاختبارات، إذ نجد فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي فترة إبطاء واحدة بناءً على اختبارات RL / FPE / AIC / SC / HQ، لذلك سيضمن نموذج شعاع تصحيح الخطأ فترة إبطاء واحدة التي تحمل الإشارة (*) يعني كل هذه الاختبارات معنوية عند درجة تأخير (t-1) في هذا الجدول.

الفرع الثالث: اختبار جوها نسن لتحديد التكامل المشترك وتقدير النموذج

أولاً: اختبار جوها نسن لتحديد التكامل المشترك

الجدول رقم (04): يمثل نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على الملحق رقم (06)¹.

| فرضية العدم | القيمة الذاتية | الأثر (trace) | القيمة الحرجة لاختبار الأثر | القيمة الذاتية العظمى | القيمة الحرجة |
|-------------|----------------|---------------|-----------------------------|-----------------------|---------------|
| $r=0$ | 0.61 | 33.40 | 15.49 | 24.70 | 14.26 |
| $r \leq 1$ | 0.28 | 8.69 | 3.84 | 8.69 | 3.84 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9 من الملحق رقم (06).

تشير نتائج اختبارات الأثر والقيمة العظمى الخاصة بالتكامل المشترك والموضحة في الجدول إلى رفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك بين المتغيرين (MM) و (IF) ، وذلك عند مستوى معنوية 5 % حيث أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة لاختبار الأثر (trace) (15.49 < 33.40)، في حالة $r=0$ وهذا أيضا بالنسبة لاختبار القيمة العظمى يلاحظ أن القيمة الذاتية العظمى أكبر من القيمة الحرجة يعني أن (14.26 < 24.70)، إذن هذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (MM) و (IF).

في حالة $r \leq 1$ عند مستوى معنوية 5% وعند اختبار الأثر تكون قيمة الأثر أصغر من القيمة الحرجة لاختبار الأثر يعني أن (3.84 < 8.69)، وهذا ينطبق على اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس النتيجة وعليه نرفض فرضية العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وبالتالي نقول أنه توجد على الأقل علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (MM) و (IF).

ومن خلال الملحق رقم (06) يلاحظ أيضا:

أن الاختبار الأول معنوي يعني نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل)، ونقبل بالفرضية البديلة (توجد علاقة على الأقل توازنية).

والاختبار الثاني غير معنوي يعني نقبل الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل).

يظهر الجزء العلوي من الجدول قيمة معامل الأثر (trace)، وبناء على هذه القيمة يتبين أن هناك

معادلتين تكامل مشترك بين معدل التضخم وهامش المراجحة عند مستوى معنوية (0.05 < 0.000).

¹ للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم (6).

والجزء السفلي من الجدول يظهر القيمة العظمى، التي على أساسها توجد هناك معادلتين لتكامل المشترك بين معدل التضخم وهامش المرابحة عند مستوى معنوية 5% ($0.0008 < 0.05$). ومن خلال الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى)، يمكن التأكد من وجود التكامل المشترك بين معدل التضخم وهامش المرابحة في الأجل الطويل، وعلى هذا سنتجه إلى تقدير النموذج باستعمال نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

ثانياً: تقدير النموذج باستعمال (VECM):

يمكن تقدير نموذج (VECM) الذي يقدر تأثير معدل التضخم على هامش المرابحة في المدى القريب والمدى البعيد بعلاقة توازنية (2) وفترة تأخير (1).

ومن خلال قراءة نتائج الملحق رقم (7)¹ (تقدير المعادلة) يتبين أن هناك علاقة توازنية متبادلة طويلة الأجل بين معدل التضخم وهامش المرابحة، إذ تشير المعادلة الأولى (معدل التضخم) أن هناك علاقة سببية توازنية طويلة الأجل تتجه من هامش المرابحة إلى معدل التضخم، وذلك لأن معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة (-0.24) كما أنها معنوية حسب اختبار t ($prob < 0.05$)، وفي نفس الوقت تشير المعادلة الثانية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من معدل التضخم إلى هامش المرابحة، إذ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً ($prob < 0.05$)، وبالتالي النموذج ذو إشارة سالبة وهو معنوي.

معادلة تقدير النموذج هي كالاتي:

$$D(MM) = -0.932036662404 * (DMM(-1) - 0.249248751939 * DIF(-1) - 0.390902480906) - 0.0777614645672 * D(DMM(-1)) - 0.0857050267142 * D(DIF(-1)) - 0.30698211881$$

$$R^2 = 0.7213 \quad R = 0.6833 \quad F = 18.97$$

من الملحق رقم (07) السابق نلاحظ أن :

معامل التحديد R^2 بين المتغيرين (IF) و (MM) يبلغ 72.13%، أي أن هذه النسبة من معدل التضخم (IF) يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في هامش المرابحة (MM)، والنسبة المتبقية هي 27.87% من معدل التضخم تفسر بمتغيرات أخرى.

¹ للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم (7).

معامل الارتباط R بين المتغيرين يبلغ 68.33 %، أي أن 68.33% من بين كل من معدل التضخم وهامش المرابحة على مستوى البنوك الإسلامية في السودان، وهذا ما يعبر عن متوسط العلاقة بين هذين المتغيرين (معدل التضخم وهامش المرابحة).

قيمة فيشر (F) تمثل المعنوية الكلية لنموذج وقدرت بـ 18.97%.

كذلك تبين معادلة التضخم ومن خلال معلمات الأجل القصير بعدم وجود توازن قصير الأجل بين هامش المرابحة ومعدل التضخم، كما أن معادلة هامش المرابحة تظهر بعدم وجود توازن قصير الأجل بين معدل التضخم وهامش المرابحة.

الفرع الرابع: اختبار صلاحية النموذج وتحليل الصدمات وجدول التباين
أولاً: اختبار صلاحية النموذج

يتم اختبار صلاحية هذا النموذج وفقاً لثلاث اختبارات وهي¹ :

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (serial correlation test): من تقدير المعادلة السابقة لنموذج يلاحظ من نتائج الملحق أن كل الاحتمالات غير معنوية أي أن كل قيم الاحتمالات موجبة، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء No Serial correlation².

2- اختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity test): من تقدير المعادلة السابقة أيضاً لنموذج نجد احتمالية تساوي 0.08 وهي أكبر من 0.05، وعليه قبول الفرضية الصفرية، إذن سلسلة البواقي لها تباين متجانس³.

ومنه النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

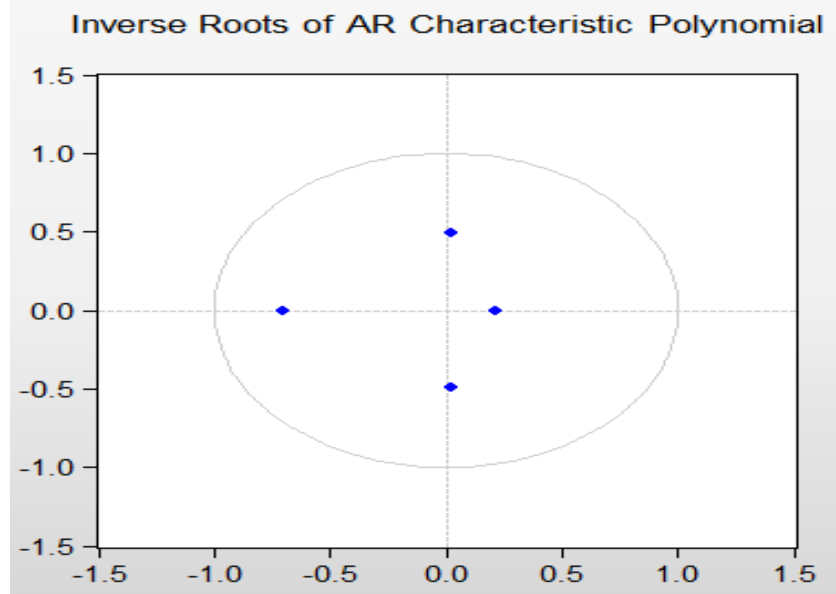
¹ انظر الملحق رقم (08).

² انظر الملحق رقم (01-08).

³ انظر الملحق رقم (02-08).

3- اختبار جذور الوحدة في نموذج VAR:

الشكل رقم (03): يوضح الدائرة الأحادية لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

كل جذور الوحدة المشار إليها بالنقاط الزرقاء موجودة داخل الدائرة الأحادية بمعنى وجود استقرارية كلية للنموذج.

4/ اختبار معنوية المعالم:

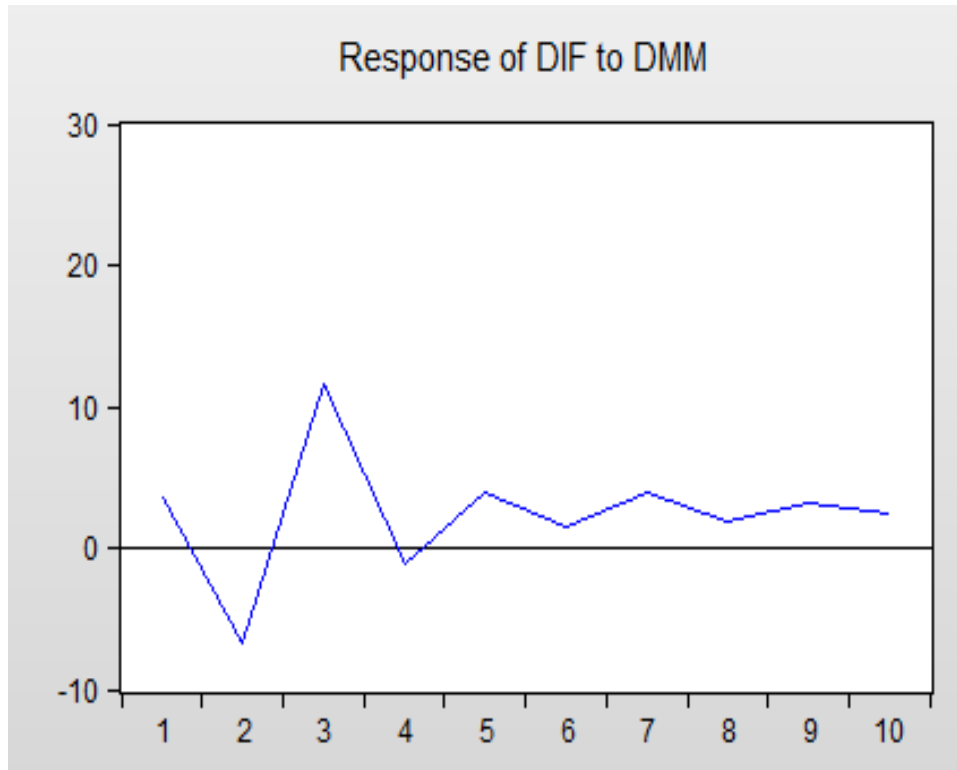
من خلال الملحق رقم (08-04) يلاحظ أن¹:

معامل تصحيح الخطأ C1 يساوي (-0.93) بالقيمة المطلقة وهو معنوي، أي $Prob=0.01$ وهو أكبر من
 C2 معامل التصحيح الهيكلية (-0.07) بالقيمة المطلقة وهو غير معنوي، يعني وجود علاقة طويلة الأجل
 بين معدل التضخم وهامش المرابحة.

¹ للمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (08-03).

ثانياً: تحليل الصدمات

الشكل رقم (4): يمثل شكل الصدمات العشوائية بانحراف معياري واحد لكل من المتغيرين (MM) و(IF).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل يلاحظ أن:

معدل التضخم كان موجب في الفترة الأولى ومن منتصف الفترة الأولى إلى منتصف الفترة الثانية كان سالب، ومن منتصف الفترة الثانية إلى الفترة الثالثة ارتفع ثم انخفض في بداية الفترة الرابعة انخفض ثم بدأ بالارتفاع إلى نهاية الفترة.

ثالثاً: جدول التباين

يقيس تحليل مكونات التباين مقدار التغير في متغير ما، والذي يؤدي إلى التغير في المتغير نفسه ومقدار التغير الذي يؤدي إلى المتغيرات الأخرى في النموذج.
أ- تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم حيث يلاحظ¹:

من خلال هذا الملحق تظهر النتائج أن هناك تغير في معدل التضخم بالفترة الأولى والبالغ 100% ترجع إلى المتغير نفسه، بينما يلاحظ تناقص هذه النسبة في الفترات الأخرى (2-10) لتصل إلى 70 والباقي منها حوالي 30 تعود لمتغير هامش المرابحة.

ب- تحليل مكونات التباين لهامش المرابحة حيث يلاحظ:

¹ انظر الملحق رقم (09).

من خلال نتائج هذا الملحق أيضا أن التغير في هامش المرابحة بالفترة الزمنية الأولى والبالغ 97 يعود إلى المتغير نفسه، بينما يلاحظ تناقص هذه النسبة في الفترات الأخرى (2-10) لتصل إلى 35 والباقي منها حوالي 65 يرجع لمتغير معدل التضخم.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

✓ من خلال قراءة وتحليل بيانات معدل التضخم وبيانات هامش المرابحة وبناءا على معطيات الموضحة في الجدول (1)، وبالاعتماد على النتائج الإحصائية التي أجريت على السلاسل الإحصائية والمتحصل عليها بواسطة برنامج (EViews9) والموضحة في المنحنى (الملحق رقم (1))، وأيضا بما أن نسبة هامش المرابحة ونسبة معدل التضخم لهما نفس الوحدة بمعنى بالنسبة المئوية، يعني هناك انتشار لـ (IF) و (MM) فإن العلاقة التي تجمع بين المتغيرين هي "علاقة خطية" لان نسبة معدل التضخم تفسر نسبة هامش المرابحة، وكما أن وحدة المتغيرين (IF) و (MM) من نفس الوحدة، معناه المتغيرين متقاربين يذهبان في نفس الاتجاه، إذن هذا ما يعزز وجود علاقة طردية ($a_1 > 0$ موجب) بين معدل التضخم وهامش المرابحة طوال هذه الفترة وبالتالي المعادلة التي تشكل هي من الشكل : $MM = a_0 + a_1 IF + u_i$ حيث:

IF: معدل التضخم (المتغير المستقل).

a_0 : متغير ثابت.

a_1 : معلمة النموذج.

MM: هامش المرابحة (المتغير التابع).

u_i : حد الخطأ العشوائي.

✓ بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضح في الملحق رقم (07) لتحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان للفترة (1990-2018)، محاولة ضمن هذا المحور تحليل النتائج التجريبية لهذه الدراسة.

✓ حيث تكشف نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VCEM) لتحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم للفترة (1990-2018) من أن جميع معاملاته مقبولة إحصائيا على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% كما أن معامل تصحيح الخطأ (0.93 -) وهو معامل المتغير التابع المؤخر بفترة واحدة معنوي عند مستوى معنوية 5% ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي تؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدر.

✓ وبالنظر إلى النتائج يتبين أن قيمة المعلمة المقدره لحد تصحيح الخطأ تساوي (-0.24) وهي تمثل معدل تغير تصحيح الخطأ في معادلة هامش المرابحة، وتعني أن الانحراف الفعلي على التوازن بين

- المتغير المستقل (معدل التضخم) والمتغير التابع (هامش المراوحة) يصحح كل عام بمقدار 24%، وهذا يؤكد على وجود علاقة طردية وكما تعني أن التراجع إلى القيمة التوازنية مرتفعة.
- ✓ وبملاحظة أن القدرة التفسيرية لنموذج تصحيح الخطأ جيدة حيث كانت قيمة معامل التحديد (R^2) هي 72.13%، وهذا يؤكد أن المتغيرات المؤثرة في النموذج تفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة 72.13% والباقي من الأثر يرجع على أثر المتغيرات الأخرى غير متضمنة في المعادلة، وهذا يؤكد على جودة توفيق وتمثيل النموذج ويتبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، حيث جاءت إحصائية ديرين-واتسون (D.W) تساوي (1.78) وهي مقبولة، أما معنوية معلمة التصحيح فهي أقل من مستوى المعنوية المحدد (0.05).
- ✓ يلاحظ كذلك معنوية معامل التصحيح (VCEM) عند مستوى معنوية (5%) مع الإشارة السالبة هذا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج المصحح، وتشير قيمة معامل حد الخطأ المصحح والذي يبلغ (-0.93)، إلى أن التمويل بالمراوحة تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي في الفترة ($t-1$) بما يعادل 93%، ومعدل التضخم خلال السنة الماضية ($t-1$) تؤثر طردياً على هامش المراوحة لدى البنوك في السودان، حيث تشير قيمة المعلمة a إلى (-0.24) وهي معنوية لأن t_c أكبر من t_t ، وبالتالي معامل تصحيح الخطأ يشير إلى أن هناك قدرة كبيرة لعودة السلاسل الزمنية إلى وضعها الطبيعي في الأجل الطويل وتعديل انحرافاتهما.
- ✓ حسب نتائج التحليل الموضحة كذلك في الملحق (07): يلاحظ أن التغيرات التي اشتملت عليها النموذج تفسر حوالي 68.33% من التغيرات الكلية التي تمت في هامش المراوحة وذلك بمستوى معنوية عالية لاختبار الكلي كما توضحه قيمة فيشر الاحتمالية (0.000003)، دون الإشارة لوجود مشكلة ارتباط خطي بين أخطاء المتغير المستقل كما تبين قيمة إحصائية (D.W) (1.78)، وأن نتيجة الاختبار الفردي للمتغير المستقل توضح معنوية عالية لمعاملات تلك المتغيرات عند مستوى معنوية (0.05).
- ✓ إن اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (IF) والمتغير التابع (MM)، يتضح أنها تتوافق مع ما ورد بالنظرية الاقتصادية.
- ✓ القدرة التفسيرية لمعدل التضخم كبيرة جداً.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل لجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، واختبار ما مدى تطابقه مع الواقع العملي وكذا اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

أولاً تم تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وثانياً تم التطرق إلى تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) لمعرفة أثر تغيرات معدل التضخم على هامش المرابحة في السودان، حيث أن أي صدمة قد تحدث في التضخم تؤثر بشكل مباشر على هامش المرابحة.

ليتم القيام في الأخير بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وهامش المرابحة، حيث أظهرت بأن لهذه العلاقة دلالة إحصائية.

خاتمة

خاتمة:

تمثل صيغة المربحة مقارنة مع عمليات الاستثمار الأخرى الصيغة الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية، لأنها حازت على رضا وقبول كل من هذه البنوك والمتعاملين فيها نظراً لما تتيحه من مرونة في السيولة وقلة نسبة المخاطرة وفعاليتها في الحصول كل طرف على ما يريده، فالبنوك ترغب في الحصول على المر دودية السريعة والمرتفعة والزبائن في الحصول على سلع ومواد ومعدات وغيرها، وعمليات المربحة للأمر بالشراء سهلة التنفيذ لا يبذل فيها مجهود ودراسة ومتابعة وتحملاً للمسؤولية مع صاحب المشروع. يساهم الجهاز المصرفي الإسلامي بشكل عام في التضخم، حيث يرتبط بتوفير السيولة النقدية الزائدة، وذلك من خلال التوسع في مختلف أنواع التمويلات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية، لا إنتاجية ولا مبرر لها، مما يسبب في حصول التضخم، وتقوم البنوك الإسلامية بتوفير تمويلات من بينها التمويل بالمربحة لأمر في قمة الكماليات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وبالتالي ارتفاع الأسعار (التضخم)، ويعتبر هذا الأخير المسبب في ارتفاع هامش المربحة الذي تفرضه البنوك الإسلامية جراء القيام بعملية منح هذا التمويل، وهذا ما يعبر عن وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وهامش المربحة، يعني أنه كلما ارتفع معدل التضخم ارتفع هامش المربحة والعكس صحيح في حالة الانخفاض، أي أن معدل التضخم يمكنه أن يفسر التغيرات الحاصلة في هامش المربحة بنسبة 72.13%، وبناء على هذا تم التوصل للإجابة عن الإشكالية المتمثلة في: ما العلاقة التي تربط بين التمويل بالمربحة والتضخم؟.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- ✓ تعتبر المربحة أحد بيوع الأمانة وتعني بيع السلعة بالثمن الأول (ثمن الشراء) مع زيادة ربح معلوم.
- ✓ للمربحة دور في زيادة الأسعار، وذلك من خلال الطلب القوي على السلع.
- ✓ تضع عملية المربحة العديد من الشروط يجب الالتزام بها، فيما بعد لتمر بمجموعة من الخطوات تبدأ بتقديم الطلب وتنتهي بتنفيذ الوعد بالشراء.
- ✓ التمويل بالمربحة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- ✓ العلاقة بين التمويل بالمربحة والتضخم هي علاقة طردية، كلما ارتفع معدل التضخم ارتفع هامش المربحة.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

- ✓ السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرين غير مستقرتين، ولكنهما مستقرتين عند الفروقات الأولى أي أنهما متكاملتين من نفس الدرجة.
- ✓ حسب اختبار جرا نجر توجد هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل التضخم وهامش المربحة في المدى الطويل.

- ✓ النموذج لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.
 - ✓ هناك ارتباط متوسط بين معدل التضخم وهامش الربحية، وهذا من خلال معامل الارتباط الذي يقرب 68.33%، فهذه النسبة تفسر قوة العلاقة بين المتغيرين وهي متوسطة وعلاقة طردية، أي بمعنى أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع هامش الربحية والعكس في حالة الانخفاض.
 - ✓ قيمة معامل التحديد 0.7213% وهي قيمة قريبة من الواحد يدل على أن المتغير المستقل (معدل التضخم) يفسر نسبة 72.13% من التغير في المتغير التابع (هامش الربحية) والبقية 27.87% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة.
 - ✓ نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) نموذج معنوي مستقر ومقبول.
- أما بالنسبة لمقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة تم التوصل إلى ما يلي:
- ✓ إن دراسة (شادي حسن أبو عفيفة) توصلت إلى أن المربحة للأمر بالشراء لها دور في زيادة الأسعار، وذلك ناتج عن الطلب القوي على السلع، فالمشتري في عقد المربحة للأمر بالشراء بحاجة إلى المال وليس السلعة، وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة الطلب وهذا الارتفاع يؤدي لحصول التضخم، وهذا ما تم التوصل إليه في الدراسة الحالية بأن للمربحة دور في زيادة الأسعار، وذلك من خلال الطلب القوي على السلع، وكذلك التمويل بالمربحة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وهذا الأخير يؤدي للحدوث التضخم.
 - ✓ دراسة (Purwanto ; Sophia Dwi Ratna) توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير ملحوظ في هامش المربحة سببه ارتفاع الأسعار، يعني أن كلما ارتفعت الأسعار (التضخم) ارتفع هامش المربحة الموضوع من طرف البنك، وهذا ما تم التوصل إليه في الدراسة الحالية بأن التضخم يؤثر على هامش المربحة، وكما ارتفع التضخم ارتفع هامش المربحة أي أن العلاقة بينهما طردية.
- التوصيات:**

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يجب وضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في تحليل العلاقة بين التمويل بالمربحة والتضخم في السودان، والتي نذكر منها:
- ✓ يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل بشكل جاد على دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فاعلية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن.
- ✓ رغم كثرة الدراسات حول صيغة المربحة إلا أنه لا يمكن تحديد معالمها نظرا للتحويلات العالمية المرتبطة بالبنك الإسلامي داخليا وخارجيا.
- ✓ من صالح المصارف الاعتماد على صيغة المربحة بنسبة كبيرة، لأنها أقل مخاطرة وأكبر ربحية ومن صالحها أيضا الالتزام بالضوابط الشرعية لبيع المربحة.
- ✓ يتطلب لعلاج والحد من التضخم دراسة وتخطيط عقلاني للعوامل التي تحدثه.

- ✓ الاستفادة من معرفة القيم السابقة المؤثرة على هامش المرابحة ومعدل التضخم في التنبؤ بهامش المرابحة ومعدل التضخم.
 - ✓ إجراء المزيد من الدراسات القياسية التي تعتمد تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، يساعد في فهم السلوك الاقتصادي العام في السودان، كما يساعد على بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي.
 - ✓ تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي والتنسيق بين السلطات النقدية ببنك السودان، والسلطات الاقتصادية بوزارة المالية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية التي تحد من التضخم.
 - ✓ لا بد من التحكم في كل العوامل المسببة للتضخم كالعوامل النقدية والهيكلية.
- آفاق الدراسة:**
- ✓ إجراء الدراسة باستعمال أساليب وطرق أخرى وذلك من أجل ضبط نتائج الدراسة.
 - ✓ إجراء الدراسات والبحوث لسنوات طويلة وعلى عدد كبير من البنوك، للخروج بنتائج أكثر دقة في المستقبل.
 - ✓ محاولة تطبيق هذا النموذج على بنك السودان.

قائمة المصادر والمراجع

القرءان الكريم سورة البقرة الآية 275.

حديث شريف.

• الكتب:

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2007م.
- 2- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دارالمستقبل، عمان، 2012م.
- 3- جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان 2002م.
- 4- حربي محمد عريقات، سعد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010م.
- 5- حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، بدون طبعة ، مصر، 2009م.
- 6- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2013م.
- 7- خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2010م، ص 137
- 8- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2010م.
- 9- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010م.
- 10- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 143، 2009م.
- 11- صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية وأنشطتها، التطلعات المستقبلية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008م.
- 12- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2005.
- 13- عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2007م.
- 14- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، 2004م.
- 15- قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الاسلامي، دار رسلان، الطبعة الأولى، دمشق، 2009م.
- 16- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصاد في الإسلام، بدون طبعة، دار غريب، مصر، 2002م.
- 17- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007م.

- 18- محسن الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الناشر.
- 19- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة لأولى، الحامد، 2011م.
- 20- محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2006م.
- 21- محمد بن عبد الرحمان الجنيدل ، إيهاب حسين أبو دية ، الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار جرير، الأردن، 1430هـ/2009م، ص96
- 22 -محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة لأولى، الحامد، الجزائر، 2011م.
- 23- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار السيرة، عمان - الأردن، 1427هـ - 2007م، ص159.
- 24- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010م، ص313_314.
- 25- محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، الأردن 2007.
- 26- نبيل الروبي، نظرية التضخم، مجموعة الدكتوراه، جامعة الإسكندرية.
- 27- هيل عجمي جميل الخبائي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2009م.

• الرسائل الجامعية:

- 1- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990م-2003م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005م-2006م.
- 2- حنكة خولة، بيع المرابحة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري - وكالة الوادي منذ نشأته)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الإسلامية-تخصص : معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، 2015.
- 3- خنساء بابكر بشير رحمة، أدوات السياسة النقدية وأثرها في المتغيرات الاقتصادية للفترة 1998م-2013م، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تخصص تمويل)، جامعة السودان، 2014م.
- 4- سعيح عبد الحكيم، محاضرات في مقياس الأدوات الرياضية للقرار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص : مالية كمية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، سنة 2018.

5- علوي مسعودة، يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم -دراسة قياسية لحالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك مالية وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2016.

6- ضياء الدين مصباح عزات سكيك، أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال (دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في فلسطين)، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة، 2015 .

7- كزار بهية، معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2007م.

8- ليلي علي القشاط دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994 - 2012)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2015.

• المجالات :

1- أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف، محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977-2015)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، سنة 2017.

2- إمامة مكي السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، (2)16، Vol.، [http:// Journals.sustech.edu/](http://Journals.sustech.edu/)، 2012.

3- شادي حسن أبو عفيفة، عقد المرابحة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي، مجلة جامعة الشارقة، دورية محكمة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13/العدد 2، ديسمبر 2016م.

4- حسن توكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014م، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، 2007م.

5- فؤاد محمد علي، أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر أسعار المستهلك في سورية الفترة (2011-2015)، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 15، سنة 2017.

6- وسام حسين علي، أثر التضخم على أداء سوق العراق لأوراق المالية للمدة (2005-2011)، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، مجلة جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013.

• التقارير السنوية لبنك السودان المركزي:

التقرير السنوي السادس والأربعون لعام 2006.

التقرير السنوي السابع والأربعون لعام 2007.

التقرير السنوي الثامن والأربعون لعام 2008.

- التقرير السنوي التاسع والأربعون لعام 2009.
- التقرير السنوي الخمسون لعام 2010.
- التقرير السنوي الواحد والخمسون لعام 2011.
- التقرير السنوي الثاني والخمسون لعام 2012.
- التقرير السنوي الثالث والخمسون لعام 2013.
- التقرير السنوي الرابع والخمسون لعام 2014.
- التقرير السنوي الخامس والخمسون لعام 2015.
- التقرير السنوي السادس والخمسون لعام 2016.
- التقرير السنوي السابع والخمسون لعام 2017.
- التقرير السنوي الثامن والخمسون لعام 2018.

• سلاسل الدراسات والبحوث لبنك السودان

- 1- سلسلة بحثية تصدر عن إدارة البحوث، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان، الإصدار رقم (2)، مايو 2004، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي.
- 2- سلسلة بحثية تصدر عن إدارة البحوث، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان، الإصدار رقم (9)، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المرابحات بالمصارف خلال الفترة (2000-2005). سلسلة الدراسات والبحوث لبنك السودان، الإصدار رقم (9) من 2002-2005.

• المراجع باللغة الاجنبية:

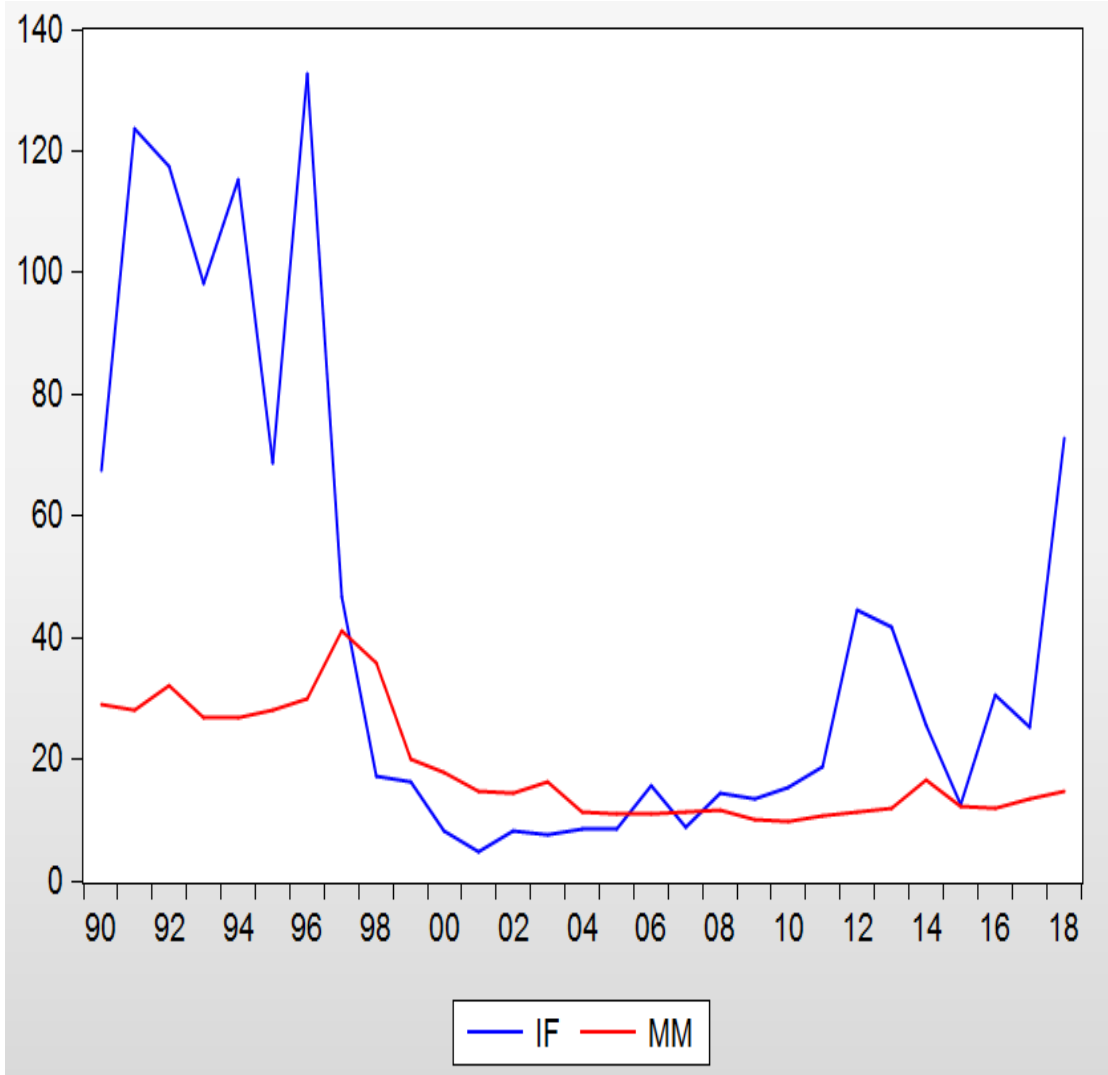
- 1- Mahmud Khalid Alms fir, Ayman Abdalmajeed Alsmad, Murabahah Versus The Equilibrium Relationship With Macroeconomic Variables In ،interest Rate Jordanian Procedia – Social and Behavioral Sciences129 (2014) 349 – 357. 2013.
- 2- Purwanto ; Sophia Dwi Ratna ،Analysis of Determinant Factors Toward margin Murabahah of Indonesia Islamic Banks. Journal of Business Studies and Management Review (JBSMR) Vol.1 no2 June 2018 PISSN: 2597 – 369XE ISSN2597 – 6265.2016.

• المواقع الالكترونية:

- 1- Iefpdia.com / arap / wp
- 2-htty : // cbos . gov.sd /ar/node/1725
- 3-htty : // cbos.gov.sd / ar / coutent

الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح المنحنى البياني لتطور السلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرين (MM) و(IF).



الملاحق

الملحق رقم (02-01): يوضح اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم عند المستوى (IF)

بتطبيق النموذج الأول لـ ADF.

Null Hypothesis: IF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.887006 | 0.3332 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.689194 | |
| 5% level | -2.971853 | |
| 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| IF(-1) | -0.244547 | 0.129595 | -1.887006 | 0.0704 |
| C | 9.949930 | 7.327751 | 1.357842 | 0.1862 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.120457 | Mean dependent var | 0.196429 |
| Adjusted R-squared | 0.086628 | S.D. dependent var | 28.75902 |
| S.E. of regression | 27.48514 | Akaike info criterion | 9.533917 |
| Sum squared resid | 19641.26 | Schwarz criterion | 9.629075 |
| Log likelihood | -131.4748 | Hannan-Quinn criter. | 9.563008 |
| F-statistic | 3.560792 | Durbin-Watson stat | 2.143465 |
| Prob(F-statistic) | 0.070373 | | |

الملاحق

الملحق رقم (02-02): يوضح نتائج اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم عند المستوى (IF) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF.

Null Hypothesis: IF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.818264 | 0.6687 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.323979 | |
| 5% level | -3.580623 | |
| 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| IF(-1) | -0.305823 | 0.168195 | -1.818264 | 0.0810 |
| C | 19.44557 | 17.90581 | 1.085992 | 0.2878 |
| @TREND("1990") | -0.486325 | 0.834551 | -0.582738 | 0.5653 |
| R-squared | 0.132244 | Mean dependent var | | 0.196429 |
| Adjusted R-squared | 0.062823 | S.D. dependent var | | 28.75902 |
| S.E. of regression | 27.84100 | Akaike info criterion | | 9.591854 |
| Sum squared resid | 19378.04 | Schwarz criterion | | 9.734590 |
| Log likelihood | -131.2860 | Hannan-Quinn criter. | | 9.635490 |
| F-statistic | 1.904964 | Durbin-Watson stat | | 2.031804 |
| Prob(F-statistic) | 0.169814 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (02-03): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة معدل التضخم عند المستوى (IF) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF.

Null Hypothesis: IF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.290896 | 0.1768 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.650145 | |
| 5% level | -1.953381 | |
| 10% level | -1.609798 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IF)

Method: Least Squares

Date: 05/01/19 Time: 18:37

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| IF(-1) | -0.120423 | 0.093287 | -1.290896 | 0.2077 |
| R-squared | 0.058086 | Mean dependent var | | 0.196429 |
| Adjusted R-squared | 0.058086 | S.D. dependent var | | 28.75902 |
| S.E. of regression | 27.91128 | Akaike info criterion | | 9.531000 |
| Sum squared resid | 21034.07 | Schwarz criterion | | 9.578579 |
| Log likelihood | -132.4340 | Hannan-Quinn criter. | | 9.545545 |
| Durbin-Watson stat | 2.284785 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (01-03): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF.

Null Hypothesis: DIF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -7.710847 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.699871 | |
| 5% level | -2.976263 | |
| 10% level | -2.627420 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:38
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| DIF(-1) | -1.384602 | 0.179566 | -7.710847 | 0.0000 |
| C | -2.483313 | 4.893530 | -0.507469 | 0.6163 |
| R-squared | 0.703992 | Mean dependent var | | -0.316667 |
| Adjusted R-squared | 0.692152 | S.D. dependent var | | 45.75289 |
| S.E. of regression | 25.38557 | Akaike info criterion | | 9.377426 |
| Sum squared resid | 16110.68 | Schwarz criterion | | 9.473414 |
| Log likelihood | -124.5953 | Hannan-Quinn criter. | | 9.405968 |
| F-statistic | 59.45717 | Durbin-Watson stat | | 1.936706 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (03-02): يوضح نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) بتطبيق النموذج الثاني لـ ADF.

Null Hypothesis: DIF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -8.055855 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.339330 | |
| 5% level | -3.587527 | |
| 10% level | -3.229230 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIF)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| DIF(-1) | -1.393898 | 0.173029 | -8.055855 | 0.0000 |
| C | -18.07147 | 10.22546 | -1.767301 | 0.0899 |
| @TREND("1990") | 1.038241 | 0.604403 | 1.717796 | 0.0987 |
| R-squared | 0.736402 | Mean dependent var | | -0.316667 |
| Adjusted R-squared | 0.714435 | S.D. dependent var | | 45.75289 |
| S.E. of regression | 24.44956 | Akaike info criterion | | 9.335540 |
| Sum squared resid | 14346.74 | Schwarz criterion | | 9.479522 |
| Log likelihood | -123.0298 | Hannan-Quinn criter. | | 9.378354 |
| F-statistic | 33.52380 | Durbin-Watson stat | | 2.153099 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (03-03): يوضح نتائج اختبار الإستقرارية لسلسلة معدل التضخم عند الفروق الأولى (DIF) في النموذج الثالث لـ ADF.

Null Hypothesis: DIF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -7.806677 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.653401 | |
| 5% level | -1.953858 | |
| 10% level | -1.609571 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DIF)
 Method: Least Squares
 Date: 05/01/19 Time: 18:44
 Sample (adjusted): 1992 2018
 Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| DIF(-1) | -1.379370 | 0.176691 | -7.806677 | 0.0000 |
| R-squared | 0.700943 | Mean dependent var | | -0.316667 |
| Adjusted R-squared | 0.700943 | S.D. dependent var | | 45.75289 |
| S.E. of regression | 25.02048 | Akaike info criterion | | 9.313600 |
| Sum squared resid | 16276.64 | Schwarz criterion | | 9.361594 |
| Log likelihood | -124.7336 | Hannan-Quinn criter. | | 9.327872 |
| Durbin-Watson stat | 1.926825 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (04-01): يوضح نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF.

Null Hypothesis: MM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.519578 | 0.5092 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.689194 | |
| 5% level | -2.971853 | |
| 10% level | -2.625121 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MM)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| MM(-1) | -0.138560 | 0.091183 | -1.519578 | 0.1407 |
| C | 2.092729 | 1.899963 | 1.101458 | 0.2808 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|
| R-squared | 0.081568 | Mean dependent var | -0.510714 |
| Adjusted R-squared | 0.046244 | S.D. dependent var | 4.450163 |
| S.E. of regression | 4.346050 | Akaike info criterion | 5.845161 |
| Sum squared resid | 491.0918 | Schwarz criterion | 5.940318 |
| Log likelihood | -79.83225 | Hannan-Quinn criter. | 5.874251 |
| F-statistic | 2.309119 | Durbin-Watson stat | 1.772124 |
| Prob(F-statistic) | 0.140685 | | |

الملاحق

الملحق رقم (02-04): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة هامش المربحة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF .

Null Hypothesis: MM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.820875 | 0.6674 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.323979 | |
| 5% level | -3.580623 | |
| 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MM)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:50
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| MM(-1) | -0.265494 | 0.145806 | -1.820875 | 0.0806 |
| C | 7.100278 | 4.882680 | 1.454176 | 0.1583 |
| @TREND("1990") | -0.180865 | 0.162587 | -1.112421 | 0.2765 |
| R-squared | 0.124886 | Mean dependent var | | -0.510714 |
| Adjusted R-squared | 0.054876 | S.D. dependent var | | 4.450163 |
| S.E. of regression | 4.326336 | Akaike info criterion | | 5.868276 |
| Sum squared resid | 467.9297 | Schwarz criterion | | 6.011012 |
| Log likelihood | -79.15587 | Hannan-Quinn criter. | | 5.911912 |
| F-statistic | 1.783845 | Durbin-Watson stat | | 1.648754 |
| Prob(F-statistic) | 0.188717 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (03-04): يوضح نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند المستوى (MM) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF.

Null Hypothesis: MM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -1.212827 | 0.2008 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.650145 | |
| 5% level | -1.953381 | |
| 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MM)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| MM(-1) | -0.047995 | 0.039572 | -1.212827 | 0.2357 |
| R-squared | 0.038712 | Mean dependent var | | -0.510714 |
| Adjusted R-squared | 0.038712 | S.D. dependent var | | 4.450163 |
| S.E. of regression | 4.363175 | Akaike info criterion | | 5.819338 |
| Sum squared resid | 514.0071 | Schwarz criterion | | 5.866917 |
| Log likelihood | -80.47073 | Hannan-Quinn criter. | | 5.833883 |
| Durbin-Watson stat | 1.851179 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (01-05): يوضح نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المراجعة عند الفروق الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الأول لـ ADF.

Null Hypothesis: DMM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.374815 | 0.0021 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -3.711457 | |
| 5% level | -2.981038 | |
| 10% level | -2.629906 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DMM)

Method: Least Squares

Date: 05/01/19 Time: 19:05

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|------------|-------------|------------|-------------|--------|
| DMM(-1) | -1.185482 | 0.270979 | -4.374815 | 0.0002 |
| D(DMM(-1)) | 0.269130 | 0.197846 | 1.360296 | 0.1869 |
| C | -0.795026 | 0.904397 | -0.879068 | 0.3885 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|
| R-squared | 0.513821 | Mean dependent var | -0.111538 |
| Adjusted R-squared | 0.471545 | S.D. dependent var | 6.238098 |
| S.E. of regression | 4.534781 | Akaike info criterion | 5.969597 |
| Sum squared resid | 472.9774 | Schwarz criterion | 6.114762 |
| Log likelihood | -74.60477 | Hannan-Quinn criter. | 6.011400 |
| F-statistic | 12.15385 | Durbin-Watson stat | 1.867540 |
| Prob(F-statistic) | 0.000250 | | |

الملاحق

الملحق رقم (02-05): يوضح نتائج اختبار الاستقرار لسلسلة هامش المربحة عند الفروق الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الثاني لـ ADF.

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -3.676413 | 0.0441 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -4.394309 | |
| 5% level | -3.612199 | |
| 10% level | -3.243079 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DMM)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|----------------|-------------|------------|-------------|--------|
| DMM(-1) | -1.663494 | 0.452477 | -3.676413 | 0.0017 |
| D(DMM(-1)) | 0.788088 | 0.375148 | 2.100739 | 0.0500 |
| D(DMM(-2)) | 0.368225 | 0.283673 | 1.298063 | 0.2107 |
| D(DMM(-3)) | 0.373216 | 0.208578 | 1.789335 | 0.0904 |
| C | -3.250982 | 2.496436 | -1.302249 | 0.2092 |
| @TREND("1990") | 0.137584 | 0.135996 | 1.011673 | 0.3251 |

| | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|----------|
| R-squared | 0.578943 | Mean dependent var | 0.045833 |
| Adjusted R-squared | 0.461983 | S.D. dependent var | 6.140102 |
| S.E. of regression | 4.503742 | Akaike info criterion | 6.060012 |
| Sum squared resid | 365.1065 | Schwarz criterion | 6.354526 |
| Log likelihood | -66.72015 | Hannan-Quinn criter. | 6.138147 |
| F-statistic | 4.949917 | Durbin-Watson stat | 1.735908 |
| Prob(F-statistic) | 0.005029 | | |

الملاحق

الملحق رقم (03-05): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة هامش المربحة عند الفروق

الأولى (DMM) بتطبيق النموذج الثالث لـ ADF

Null Hypothesis: DMM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | t-Statistic | Prob.* |
|--|-------------|--------|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | -4.717922 | 0.0000 |
| Test critical values: | | |
| 1% level | -2.653401 | |
| 5% level | -1.953858 | |
| 10% level | -1.609571 | |

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DMM)
Method: Least Squares
Date: 05/01/19 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| DMM(-1) | -0.922670 | 0.195567 | -4.717922 | 0.0001 |
| R-squared | 0.461150 | Mean dependent var | | 0.077778 |
| Adjusted R-squared | 0.461150 | S.D. dependent var | | 6.195553 |
| S.E. of regression | 4.547933 | Akaike info criterion | | 5.903557 |
| Sum squared resid | 537.7761 | Schwarz criterion | | 5.951550 |
| Log likelihood | -78.69801 | Hannan-Quinn criter. | | 5.917828 |
| Durbin-Watson stat | 1.914451 | | | |

الملحق رقم (06): يوضح نتائج اختبار جوها نسن لتكامل المشترك

Date: 04/17/19 Time: 14:28
 Sample (adjusted): 1993 2018
 Included observations: 26 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: DIF DMM
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|------------------------------|------------|--------------------|------------------------|---------|
| None * | 0.613368 | 33.40197 | 15.49471 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.284239 | 8.694646 | 3.841466 | 0.0032 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|------------------------------|------------|------------------------|------------------------|---------|
| None * | 0.613368 | 24.70733 | 14.26460 | 0.0008 |
| At most 1 * | 0.284239 | 8.694646 | 3.841466 | 0.0032 |

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (07): يوضح نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: D(DMM)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 04/30/19 Time: 14:52

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

$$D(MM) = C(1) * (D(MM(-1)) - 0.249248751939 * DIF(-1) - 0.390902480906) + C(2) * D(DMM(-1)) + C(3) * D(DIF(-1)) + C(4)$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C(1) | -0.932037 | 0.163107 | -5.714273 | 0.0000 |
| C(2) | -0.077761 | 0.120325 | -0.646263 | 0.5248 |
| C(3) | -0.085705 | 0.031330 | -2.735564 | 0.0121 |
| C(4) | -0.306982 | 0.692439 | -0.443334 | 0.6619 |
| R-squared | 0.721307 | Mean dependent var | -0.111538 | |
| Adjusted R-squared | 0.683303 | S.D. dependent var | 6.238098 | |
| Sum of squares | 3.510542 | Akaike info criterion | 5.490056 | |
| Mean squared resid | 271.1260 | Schwarz criterion | 5.683610 | |
| Log likelihood | -67.37073 | Hannan-Quinn criter. | 5.545793 | |
| F-statistic | 18.97993 | Durbin-Watson stat | 1.786023 | |
| Prob(F-statistic) | 0.000003 | | | |

الملاحق

الملحق رقم (08): يوضح نتائج اختبار صلاحية النموذج

الملحق (08-01): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 04/19/19 Time: 21:42

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

| Prob | LM-Stat | Lags |
|--------|----------|------|
| 0.4658 | 3.580237 | 1 |
| 0.9618 | 0.611682 | 2 |
| 0.0007 | 19.32845 | 3 |
| 0.5945 | 2.784852 | 4 |
| 0.9728 | 0.506892 | 5 |
| 0.5285 | 3.177683 | 6 |
| 0.8389 | 1.430562 | 7 |
| 0.9373 | 0.808603 | 8 |
| 0.9935 | 0.237556 | 9 |
| 0.9421 | 0.772580 | 10 |
| 0.9032 | 1.043283 | 11 |
| 0.9627 | 0.602974 | 12 |

Probs from chi-square with 4 df.

الملاحق

الملحق رقم (08-02): يوضح نتائج اختبار عدم التجانس.

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 04/19/19 Time: 22:17

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

Joint test:

| Prob. | df | Chi-sq |
|--------|----|----------|
| 0.0881 | 18 | 28.53931 |

Individual components:

| Prob. | Chi-sq(8) | Prob. | F(8,20) | R-squared | Dependent |
|--------|-----------|--------|----------|-----------|-----------|
| 0.4808 | 5.508944 | 0.5443 | 0.854088 | 0.203961 | res1*res1 |
| 0.0833 | 11.94261 | 0.0471 | 2.643798 | 0.442319 | res2*res2 |
| 0.0321 | 13.78433 | 0.0181 | 3.476782 | 0.510531 | res2*res1 |

الملاحق

الملحق رقم (03-08): يوضح نتائج اختبار معنوية المعالم.

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 04/19/19 Time: 23:05
 Sample: 1992 2018
 Included observations: 27
 Total system (balanced) observations 54

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | |
|--------|-------------|------------|-------------|------|
| 0.0151 | 2.524088 | 0.164447 | 0.415079 | C(1) |
| 0.0008 | -3.696620 | 0.239075 | -0.883770 | C(2) |
| 0.0502 | -2.011394 | 1.012071 | -2.035673 | C(3) |
| 0.3108 | -1.000354 | 4.300040 | -4.425505 | C(4) |
| 0.0025 | 3.205752 | 0.023132 | 0.074156 | C(5) |
| 0.4881 | 0.702130 | 0.033630 | 0.023612 | C(6) |
| 0.3855 | 0.874377 | 0.142354 | 0.124480 | C(7) |
| 0.5383 | -0.623045 | 0.617381 | -0.384644 | C(8) |

3541.354 Determinant residual covariance

Equation: $D(IF) = C(1) \cdot IF(-1) - 5.51290180955 \cdot MM(-1) + 62.6338329454 + C(2) \cdot D(IF(-1)) + C(3) \cdot D(MM(-1)) + C(4)$
 Observations: 27

| | | | |
|-----------|--------------------|----------|--------------------|
| -1.881482 | Mean dependent var | 0.391865 | R-squared |
| 27.08037 | S.D. dependent var | 0.312543 | Adjusted R-squared |
| 11505.31 | Sum squared resid | 22.45315 | S.E. of regression |
| | | 2.116163 | Durbin-Watson stat |

Equation: $L(MM) = C(5) \cdot IF(-1) - 5.51290180955 \cdot MM(-1) + 62.6338329454 + C(6) \cdot D(IF(-1)) + C(7) \cdot D(MM(-1)) + C(8)$
 Observations: 27

| | | | |
|-----------|--------------------|----------|--------------------|
| -0.492593 | Mean dependent var | 0.570713 | R-squared |
| 4.533883 | S.D. dependent var | 0.514719 | Adjusted R-squared |
| 229.4361 | Sum squared resid | 3.158399 | F of regression |
| | | 1.993852 | Durbin-Watson stat |

الملاحق

الملحق رقم (09): يوضح نتائج تحليل جدول التباين

| MM | IF | S.E. | Variance Decomposition of IF: Period |
|----------|----------|----------|---|
| 0.000000 | 100.0000 | 22.45315 | 1 |
| 20.35812 | 79.64188 | 29.81649 | 2 |
| 21.63085 | 78.36915 | 36.61700 | 3 |
| 25.14983 | 74.85017 | 42.04592 | 4 |
| 26.18027 | 73.81973 | 46.92163 | 5 |
| 27.26184 | 72.73816 | 51.26506 | 6 |
| 27.85574 | 72.14426 | 55.27778 | 7 |
| 28.36737 | 71.63263 | 59.00420 | 8 |
| 28.73562 | 71.26438 | 62.51094 | 9 |
| 29.04287 | 70.95713 | 65.82856 | 10 |

| MM | IF | S.E. | Variance Decomposition of MM: Period |
|----------|----------|----------|---|
| 97.04039 | 2.959609 | 3.158399 | 1 |
| 80.44595 | 19.55405 | 4.265721 | 2 |
| 63.24415 | 36.75585 | 4.812943 | 3 |
| 48.73839 | 51.26161 | 5.688361 | 4 |
| 42.61356 | 57.38644 | 6.625238 | 5 |
| 39.35616 | 60.64384 | 7.544659 | 6 |
| 37.72305 | 62.27695 | 8.397355 | 7 |
| 36.66324 | 63.33676 | 9.185859 | 8 |
| 35.95950 | 64.04050 | 9.916223 | 9 |
| 35.43328 | 64.56672 | 10.59827 | 10 |

Cholesky
Ordering:
IF
MM

تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم دراسة حالة السودان للفترة ما بين 1990-2018

Analysis of the relationship between Murabaha financing and inflation

Sudan case study for the period 1990-2018

Par : FOUNDOUKI khadidja, OUAFI fatima directeur : ABDERRAHMANE Abdelkader

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل بالمرابحة والتضخم في السودان خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990م إلى 2018م، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند ما تم التعرض للمفاهيم العامة للتمويل بالمرابحة والتضخم، وفي الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي والقياسي وذلك بالاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، حيث يركز هذا الأخير على اختبار استقرار السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية (La Causalité de Grange)، ودراسة اختبار التكامل المشترك، وذلك باستخدام برنامج EViews 9 للوصول إلى النتائج واختبار الفرضيات المتوصل إليها.

ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم وهامش المرابحة، كما بينت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين معدل التضخم وهامش المرابحة وهي علاقة طردية ومتوسطة تقدر بـ 68.33%.

الكلمات المفتاحية: التمويل بالمرابحة، التضخم، اختبار الاستقرار، اختبار السببية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between Murabaha financing and inflation in Sudan. The descriptive approach was based on the theoretical aspect during the period from 1990 to 2018. On the practical side, the general concepts of Murabaha and inflation were exposed. The analytical method, statistical and standard method were used, based on some statistical tools and quantitative measurement of the VECM model, Where the latter is based on the test of stability of time series, Causal relationship test (La Causalité de Grange, And the study of joint integration testing- And the integration integration study, using EViews 9 to reach the results and test the hypotheses.

The results of this study showed that there is a causal relationship between the inflation rate and the Murabaha margin, The study also showed a correlation between the inflation rate and the Murabaha margin, which is a positive and moderate ratio of 68.33%.

Keywords: Murabaha financing, inflation, stability test, causal test, joint integration, VECM.